



# التقييم الذاتي مقابل مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية (PFMI)

للعام 2025

## مقدمة حول التقييم الذاتي لمبادئ البنية التحتية للأسواق المالية (PFMI)

تعد مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية (PFMIs) الصادرة عن لجنة المدفوعات والبنى التحتية للأسواق (CPMI) التابعة لبنك التسويات الدولية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) المعايير الدولية للبنى التحتية للأسواق المالية ذات الأهمية النظامية، مثل أنظمة الدفع، ومراكز الإيداع المركزي للأوراق المالية، ومؤسسات التقاص المركزية. وعند تطبيق هذه المبادئ بشكل فعال، فإنها تساعد على ضمان أن تكون البنى التحتية للأسواق المالية، بما في ذلك أنظمة الدفع، قوية ومرنة وقادرة على الصمود أمام الصدمات المالية.

وبصفتها مشغلاً للأنظمة الرئيسية للدفع في الأردن، يتعين على شركة جوباك الحفاظ على توافيقها مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية، بما في ذلك مبادئ CPMI-IOSCO PFMI. وتقوم جوباك بإجراء تقييم ذاتي لمبادئ PFMI كل ثلاث سنوات بهدف تقييم مستوى التزامها بالمبادئ ذات الصلة وتحديد مجالات التحسين المستمر.

تمثل هذه الوثيقة التقييم الذاتي لشركة جوباك لمبادئ PFMI لعام 2025، والذي أُجري في إطار دورة تقييم معتمدة لدى الشركة تغطي فترة ثلاث سنوات، وتعكس مستوى الالتزام حتى نهاية عام 2025. كما يوفر هذا التقييم الذاتي درجة من الشفافية للبنك المركزي الأردني، ويشكل فرصة لمراجعة مدى فعالية عمليات جوباك وإطار إدارة المخاطر الشامل لديها.

يعد نظام الدفع الفوري (IPS) الذي يتضمن نظامي كليك وجوموبي (JoMoPay و CliQ)، ونظام غرفة التقاص الآلي ACH ووحدة المقاصة الإلكترونية للشبكات ECCU أنظمة دفع معترفًا بها بموجب قانون البنك المركزي الأردني. كما يُطلب من جوباك إجراء تقييم ذاتي لأنظمة SWIPS وفقاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني. وتشمل الأنظمة التالية التي تقوم جوباك بتشغيلها: وحدة المقاصة الإلكترونية للشبكات (ECCU) وغرفة التقاص الآلي (ACH) ونظام الدفع الفوري (IPS).

ويتكون تقرير التقييم الذاتي هذا من ثلاثة أقسام رئيسية:

### القسم (أ): نبذة عن جوباك

يقدم ملخصاً حول مهمة جوباك والإطار القانوني والتنظيمي الذي تعمل ضمنه، إضافة إلى أنظمة الدفع التي تقوم بتشغيلها.

### القسم (ب): ملخص نتائج التقييم الذاتي

يعرض نظرة عامة على إطار تقييم مبادئ PFMI والمعايير المستخدمة في التقييم، إضافة إلى التقييمات التي أجرتها جوباك لنفسها خلال هذا العام.

### القسم (ج): تحليل المبادئ مبدأً بمبدأ

يعرض التقييمات التفصيلية والتفسيرات المرتبطة بكل مبدأ من مبادئ PFMI ذات الصلة. وقد تم إعداد الإجابات وفقاً للاعتبارات الرئيسية المحددة لكل مبدأ من المبادئ ذات الصلة.

## القسم (أ): ما هي جوباك

### القسم الأول: نبذة عن جوباك

الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص – جوباك، هي شركة مساهمة خاصة تعمل كمشغل محلي لأنظمة الدفع، حيث تقوم بإدارة وتطوير عدداً من أنظمة مدفوعات التجزئة، وتقديم حلول مالية رقمية مبتكرة تعود بالنفع المباشر على المستخدمين النهائيين، إضافة إلى إنتاج ونشر المعرفة المتعلقة بالخدمات المالية الرقمية في الأردن. وفي عام 2022، وسّعت جوباك نطاق عملياتها لدعم الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية من خلال إطلاق مركز التكنولوجيا المالية – جوين (JOIN Fincubator)، وهو حاضنة للتكنولوجيا المالية تهدف إلى دعم تطوير واختبار وإطلاق منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية.

تمتلك جوباك أربعة أنظمة دفع، إلا أنها تقوم بتشغيل ثلاثة منها فقط داخل المملكة الأردنية الهاشمية، وهي:

- غرفة التقاص الآلي (ACH)
- نظام الدفع الفوري (IPS) بجزيئه كليك (CliQ) وجوموبي (JoMoPay) – نظام الدفع عبر الهاتف المحمول في الأردن.
- نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات (ECC)

تتمثل رؤية جوباك في تعزيز الخدمات المالية الرقمية كمحرك رئيسي للشمول المالي الرقمي والاقتصاد الرقمي. أما مهمتها فهي: "ضمان أن تكون الخدمات المالية الرقمية في المملكة آمنة وفعالة وقابلة للتشغيل البيئي ومتاحة ومتوافقة مع المعايير الدولية."

تأسست جوباك في آذار 2017، وهي مملوكة للبنك المركزي الأردني وجميع البنوك العاملة في الأردن، والتي يبلغ عددها حالياً 20 بنكاً، و برأس مال 12 مليون دينار أردني. ويتمثل عملاء جوباك في البنوك العاملة في المملكة ومزودي خدمات الدفع (PSPs) الذين يرتبطون بأنظمة الدفع التابعة للشركة لتقديم الخدمات المالية الرقمية لعملائهم من المستخدمين النهائيين.

وتقع جوباك تحت إدارة مجلس إدارة يرأسه معالي محافظ البنك المركزي الأردني، بينما تتم إدارة العمليات اليومية من قبل المدير العام وفريق الإدارة التنفيذية.

وقبل تأسيس جوباك، كانت أنظمة غرفة التقاص الآلي (ACH) ووحدة المقاصة الإلكترونية للشيكات (ECCU) وأحد مكوني نظام الدفع الفوري (IPS) وهو نظام جوموبي تُدار من قبل البنك المركزي الأردني.

وفي كانون الثاني 2020 تم نقل تشغيل نظام جوموبي إلى جوباك، وفي حزيران من العام نفسه تم تطوير نظام كليك وإطلاقه. وفي كانون الأول 2021 تم ترقية نظام جوموبي إلى معيار ISO20022 وإدراجه تحت نظام الدفع الفوري، وبالتالي أصبح نظام الدفع الفوري يتيح التشغيل البيئي بين البنوك (تحت مسمى كليك) وبين شركات خدمات الدفع بالهاتف النقال (تحت مسمى جوموبي).

وفي عام 2023 تم نقل تشغيل نظامي غرفة التقاص الآلي (ACH) ووحدة المقاصة الإلكترونية للشيكات (ECCU) إلى جوباك لتصبح المشغل الرسمي للأنظمة الثلاثة لمدفوعات التجزئة.

ويُعد نظام إي فواتيركم النظام الوطني الإلكتروني لعرض الفواتير ودفعها، وهو مملوك من شركة جوباك ويتم تشغيله من قبل شركة مدفوعاتكم، التي تقوم بإجراء تقييم ذاتي لمبادئ PFMI بناءً على المخاطر التي تديرها والحوكمة المعتمدة لديها للامتثال لهذه المبادئ.

وتقوم جوباك بتشغيل بنيتها التحتية الخاصة بها والمستضافة لدى مزودي خدمات سحابية في مواقع رئيسية ومواقع للتعافي من الكوارث واستمرارية العمل، وذلك استناداً إلى اتفاقيات قانونية متينة وملزمة ومستويات خدمة (SLA) متوافقة مع التشريعات ذات الصلة.

### القسم الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي لشركة جوباك

تندرج الأنشطة الاقتصادية لشركة جوباك ضمن تسجيلها الرسمي لدى الجهات المختصة في المملكة، وذلك بعد الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني، وتندرج هذه الأنشطة ضمن الأنشطة المسموح بها لمشغلي أنظمة الدفع المرخصة.

وبالتالي، فإن تشغيل جوباك لأنظمة الدفع الثلاثة: غرفة التقاص الآلي (ACH) ونظام الدفع الفوري (IPS) ووحدة المقاصة الإلكترونية للشيكات (ECCU) يخضع للرقابة الاحترازية الكلية والتنظيم والإشراف للبنك المركزي الأردني، بالإضافة إلى قانون الشركات وقانون حماية البيانات الشخصية وقانون المعاملات الإلكترونية وغيرها من التشريعات ذات الصلة في الأردن.

كما تم اعتماد أنظمة غرفة التقاص الآلي (ACH) ونظام الدفع الفوري (IPS) ووحدة المقاصة الإلكترونية للشيكات (ECCU) لأغراض نهائية التسوية بموجب المادة 50/د من قانون البنك المركزي الأردني.

### القسم الثالث: نظرة عامة على الأنظمة المملوكة لشركة جوباك

#### أولاً: الأنظمة التي تقوم جوباك بتشغيلها

##### 1 نظام غرفة التقاص الآلي (ACH)

يقوم نظام غرفة التقاص الآلي (ACH) بمعالجة مدفوعات التجزئة الآلية المجمعة من خلال التحويلات الدائنة المباشرة (Direct Credits) والتحويلات المدينة المباشرة (Direct Debits)

من خلال التحويلات الدائنة المباشرة. يُستخدم النظام لمعالجة المدفوعات مثل الرواتب وتوزيع أرباح الأسهم ومدفوعات الضمان الاجتماعي وغيرها، وبحد أقصى 100 ألف دينار أردني لكل حركة.

أما التحويلات المدينة المباشرة، فتُستخدم لمعالجة المدفوعات الدورية المجدولة مثل أقساط القروض العقارية وقروض السيارات والاشتراكات وغيرها.

##### 2 وحدة المقاصة الإلكترونية للشيكات (ECCU)

تم في عام 2007 إطلاق وحدة المقاصة الإلكترونية للشيكات، مما أدى إلى تحسين كبير في خدمات مقاصة الشيكات القائمة آنذاك، حيث أصبح بالإمكان تحصيل الشيكات في نفس اليوم على مستوى البنوك. وفي عام 2023 تم تطوير النظام وإضافة مزايا جديدة للبنوك وزيادة كفاءته التشغيلية. تخضع عمليات النظام إلى قانون البنك المركزي الأردني وقانون المعاملات الإلكترونية إضافة إلى القواعد والتعليمات والأنظمة المنظمة للمقاصة الإلكترونية في الأردن. ويُسمح للبنوك فقط بالارتباط المباشر مع النظام، وذلك وفقاً للتشريعات التي تمنح البنوك وحدها صلاحية إصدار الشيكات.

ومن خلال المقاصة الإلكترونية للشيكات يتم تحويل الشيكات الورقية الأصلية إلى صور إلكترونية لمعالجة المعاملات المالية بين البنوك. ويتضمن ذلك إرسال البيانات وصور الشيكات والرموز الخاصة بها عبر وحدة المقاصة الإلكترونية واحتساب صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد.

ولا تزال الشيكات أداة دفع رئيسية في الاقتصاد الأردني، حيث يتم استخدام نحو 7 ملايين شيك سنوياً بقيمة إجمالية تقارب 40مليار دينار أردني، مما يجعل وحدة المقاصة الإلكترونية للشيكات عنصراً محورياً في المنظومة المالية.

##### 3 نظام كليك

يُعد نظام كليك أحدث نظام مدفوعات فورية في الأردن والذي أطلقت جوباك عام 2020. ويتيح النظام إرسال واستقبال الأموال بين الحسابات البنكية لدى جميع البنوك المشاركة في الأردن بشكل فوري، وكذلك بين الحسابات البنكية والمحافظ الإلكترونية. وقد قامت البنوك المشاركة بدمج نظام كليك في تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول الخاصة بها، مما يجعل خدمات النظام متاحة بسهولة للمستخدمين.

ويُعد كليك نظام دفع قابل للتشغيل البيئي بالكامل يعتمد معيار ISO 20022 للرسائل المالية، ويستند إلى أحدث المبادئ الدولية للبنى التحتية للأسواق المالية، مما يجعله إضافة مهمة لمنظومة المدفوعات في الأردن وأحد الركائز الاستراتيجية

لشركة جوباك. ويمكن للمؤسسات التي تحتفظ بعلاقة مستمرة مع عملائها وتستقبل الودائع الارتباط المباشر بالنظام، مثل: البنوك، ومزودي خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، ومحصلي أموال التجار.

#### 4 نظام جوموبي

يُعد جوموبي نظاماً إلكترونيًا يوفر خدمات الدفع الفوري عبر الهاتف المحمول، حيث يتم تسجيل المحافظ الإلكترونية على النظام بهدف تنفيذ الحوالات المالية بين المحافظ الإلكترونية وبينها والحسابات البنكية. وقد تم إطلاق النظام رسمياً عام 2014 استجابةً للتطورات الكبيرة في خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، وخاصة فيما يتعلق بالاحتفاظ بالقيم المالية الصغيرة وتحويلها لتلبية الاحتياجات المالية للمستخدمين. ويمكن للمؤسسات التي تحتفظ بعلاقة مستمرة مع عملائها وتستقبل الإيداعات الارتباط المباشر بالنظام. مثل البنوك ومزودي خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول ومحصلي أموال التجار.

وفي كانون الأول من عام 2021 تم تطوير JoMoPay ليتوافق مع معيار ISO 20022 للرسائل المالية. ومن خلال هذا التطوير أصبح من الممكن تنفيذ تحويلات مالية فورية بين JoMoPay ونظام CliQ الذي يعتمد المعيار نفسه. وبذلك أصبح بإمكان جميع مستخدمي المحافظ الإلكترونية في الأردن وجميع عملاء البنوك المشاركة في CliQ إجراء تحويلات فورية فيما بينهم بطريقة قابلة للتشغيل البيئي.

بعد عملية ترقية نظام جوموبي ليعمل وفق معيار ISO 20022 عام 2021 أصبح بإمكان المستخدمين أيضاً الاستفادة من ميزات إضافية مثل:

- استخدام الأسماء المستعارة (Aliases) كعُرفات للمستخدمين
- تأكيد اسم المستفيد قبل إتمام التحويل
- إشعار نجاح التحويل للمرسل

كما يمكن لمستخدمي المحافظ الإلكترونية الاستفادة من خدمات الإيداع والسحب النقدي دون بطاقة عبر أجهزة الصراف الآلي التي تم تحديثها أيضاً بما يتوافق مع معيار ISO 20022 إضافة إلى ذلك، يمكن لكل من عملاء البنوك والمحافظ الإلكترونية إجراء مدفوعات فورية للتجار من خلال مسح رموز QR باستخدام تطبيقات الهاتف المحمول لإتمام عملية الدفع بشكل فوري وسلس وآمن.

وبذلك أصبح نظام الدفع الفوري (IPS) عبارة عن نظامي كليك وجوموبي مجتمعين تحت مصطلح نظام الدفع الفوري.

#### ثانياً: الأنظمة التي تمتلكها جوباك ويتم إسناد تشغيله إلى طرف آخر

##### 1 نظام إي فواتيركم (eFAWTEERecom)

يُعد نظام إي فواتيركم نظاماً إلكترونيًا لعرض الفواتير ودفعها. وقد تم إطلاق النظام عام 2014، ويُعد أحد أكثر الأنظمة تطوراً ومساهمة في توسيع نطاق المدفوعات الرقمية في الأردن. ويتم تشغيل نظام إي فواتيركم من خلال إسناد تشغيله إلى شركة مدفوعاتكم.

يعمل نظام إي فواتيركم مع المفوترين (Billers)، وهي الجهات التي تصدر الفواتير وتتلقى المدفوعات مقابل مجموعة واسعة من الخدمات، حيث يمكن دفع هذه الفواتير على مدار الساعة باستخدام النظام. ويضم النظام أكثر من 406 جهة مفوترة ويغطي 1195 خدمة.

#### ثالثاً: المقاصة والتسوية

جميع أنظمة جوباك سواء المملوكة والمدارة أو تلك المملوكة والمُسندة هي أنظمة مدفوعات تجزئة ذات تسوية صافية مؤجلة (DNS- Deferred Net Settlement)، تقوم بوظيفة تجميع المدفوعات المنفذة واحتساب صافي نتائجها لكل جلسة

على مدار اليوم، ثم تتم تسوية صافي مراكز المبالغ الناتجة عن عملية التقاص هذه. مما يعني أن عمليتي التقاص والتسوية تتمان بشكل منفصل. ففي حين تتم المقاصة داخل البنية التحتية المركزية لكل نظام دفع، وأيضا يتم احتساب صافي القيم المستحقة على كل مشارك، تتم بعدها عملية التسوية النهائية لدى البنك المركزي الأردني عبر البنية التحتية لنظام التسويات الإجمالية الفورية (RTGS) باستخدام حسابات البنوك لدى البنك المركزي فيما يُعرف بمصطلح Central Bank Money.

وتتم عمليات التسوية ما بين مرة إلى ثلاث مرات يوميا اعتماداً على نظام الدفع المعني. وتعمل الأنظمة الثلاثة على أساس التمويل المسبق ضمن نظام التسويات الإجمالية الفوري RTGS، حيث يحتفظ المشاركون المباشرون في التسوية بحسابات نقدية كافية لتغطية صافي معاملاتهم، إضافة إلى الضمانات المحتفظ بها في نظام DEPO/X لدى البنك المركزي الأردني، وذلك لإزالة مخاطر الائتمان بين المشاركين من عملية التسوية.

#### رابعاً: الاستضافة

يتم توزيع استضافة البنية التحتية للأنظمة بين عدد من مزودي الخدمات السحابية، في حين تتولى الفرق المتخصصة في جوباك تشغيل هذه البنية التحتية وإدارتها.

### القسم (ب): ملخص نتائج التقييم الذاتي

#### مدى تطبيق المبادئ

يشمل التقييم الذاتي المبادئ ذات الصلة التي تنطبق على جوباك بصفتها مشغلاً للأنظمة الدفع.

#### إطار التقييم

اعتمدت جوباك على إطار التقييم الوارد في منهجية الإفصاح والتقييم الخاصة بمبادئ البنية التحتية للأسواق المالية (PFMIs) (Disclosure and Assessment Methodology)، وذلك على النحو التالي:

تلتزم البنية التحتية للأسواق المالية بتطبيق المبدأ. وأي فجوات أو نواقص تم تحديدها لا تُعد مصدر قلق، إذ تكون طفيفة ويمكن التعامل معها بسهولة، ويمكن للجهة المعنية معالجتها ضمن المسار الطبيعي لأعمالها.	Observed مُطبَّق
تلتزم البنية التحتية للأسواق المالية بتطبيق المبدأ بصورة عامة. وقد حددت عملية التقييم مسألة واحدة أو أكثر تستدعي المعالجة والمتابعة ضمن إطار زمني محدد.	Broadly Observed مطبَّق بشكل عام
تلتزم البنية التحتية للأسواق المالية بتطبيق المبدأ بشكل جزئي. وقد حددت عملية التقييم مسألة واحدة أو أكثر قد تصبح ذات خطورة إذا لم يتم التعامل معها بسرعة. ولذلك ينبغي إعطاء أولوية عالية لمعالجتها.	Partly Observed مُطبَّق جزئياً
لا تلتزم البنية التحتية للأسواق المالية بالمبدأ. وقد حددت عملية التقييم مسألة واحدة أو أكثر ذات خطورة كبيرة تتطلب اتخاذ إجراءات فورية، ولذلك ينبغي إعطاء أعلى مستوى من الأولوية لمعالجتها.	Not Observed غير مُطبَّق
لا ينطبق المبدأ على نوع البنية التحتية للأسواق المالية التي يتم تقييمها، وذلك بسبب الخصائص القانونية، أو المؤسسية أو الهيكلية أو غيرها من الخصائص المتعلقة بهذه البنية التحتية.	لا ينطبق

يوضح الجدول أدناه ملخصاً بنتائج التقييم الذاتي لشركة جوباك.

رقم المبدأ	المبدأ	التقييم
1	الأساس القانوني	مطبق بشكل عام
2	الحوكمة	مطبق بشكل عام
3	إطار الإدارة الشاملة للمخاطر	مُطبَّق
4	مخاطر الائتمان	لا ينطبق بشكل مباشر
5	الضمانات	لا ينطبق بشكل مباشر
6	الهامش	لا ينطبق
7	مخاطر السيولة	لا ينطبق بشكل مباشر
8	حسم التسوية	لا ينطبق بشكل مباشر
9	تسوية الأموال	لا ينطبق بشكل مباشر
10	التسليم الفعلي	لا ينطبق
11	مراكز إيداع الأوراق المالية	لا ينطبق
12	أنظمة تسوية تبادل القيم	لا ينطبق
13	قواعد وإجراءات التعثر لدى المشاركين	لا ينطبق بشكل مباشر
14	الفصل وقابلية النقل	لا ينطبق
15	مخاطر الأعمال العامة	مُطبَّق بشكل عام
16	مخاطر الحفظ والاستثمار	لا ينطبق بشكل مباشر
17	المخاطر التشغيلية	مُطبَّق
18	متطلبات الوصول والمشاركة	مُطبَّق
19	ترتيبات المشاركة متعددة المستويات	مُطبَّق
20	الروابط بين البنى التحتية للأسواق المالية	لا ينطبق
21	الكفاءة والفعالية	مُطبَّق
22	إجراءات ومعايير الاتصال	مُطبَّق
23	الإفصاح عن القواعد والإجراءات الرئيسية	مُطبَّق
24	إفصاحات بيانات السوق لمستودعات التداول	لا ينطبق

المبدأ 1 – الأساس القانوني

مُطبَّق بشكل عام	التقييم
<p>ينطبق بشكل كامل ينطبق هذا المبدأ على جوباك كشركة عاملة ومرخصة من قبل البنك المركزي الأردني وعليه يستوجب عليها الالتزام بكامل التشريعات النافذة وذات العلاقة بالخصوص.</p>	<p>قابلية التطبيق</p>
<b>المُلخَص</b>	
<p>يستند الأساس القانوني للشركة على محورين، المحور الأول: شركة جوباك وهي شركة مساهمة خاصة محدودة، تمارس أنشطتها في المملكة الأردنية الهاشمية بموجب تسجيلها الرسمي والأصولي كشركة أردنية عاملة في المملكة، وتتبع جميع التشريعات ذات العلاقة الخاصة بالشركات (مثل قانون الشركات الأردني وقانون حماية البيانات الشخصية).</p> <p>المحور الثاني: شركة جوباك هي شركة مرخصة من قبل البنك المركزي الأردني، وتقع تحت إشرافه ورقابته، كمدبر نظام دفع إلكتروني لتقديم خدمات إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكتروني.</p> <p>وعليه فإن وثائق قواعد عمل الأنظمة (القواعد التشغيلية)، ومعايير الوصول والربط والوثائق الفنية والتقنية، بالإضافة إلى أية متطلبات أخرى خاصة بالأنظمة تُعتبر وثائق قابلة للإنفاذ ويتم إصدارها بما يتوافق مع القوانين والتشريعات ذات العلاقة وتتسم بالوضوح وسهولة الفهم.</p> <p>وأيضاً علاقة الشركة مع الموردين وبشكل خاص موردي الأنظمة والبنية التحتية والشبكات ومتطلبات الأمن السيبراني وغيرها هي علاقة محكومة باتفاقيات وعقود قانونية شاملة تخضع للقوانين والمحاكم الأردنية.</p> <p>وعلى الرغم من شمولية الإطار القانوني لعمل الشركة، والأطر القانونية لعلاقتها مع كافة الشركاء، إلا أن تقييمنا لهذا المبدأ "مُطبَّق بشكل عام" لغياب عقود/ اتفاقيات مشاركة خاصة بكل نظام على حدا مع الأعضاء المباشرين، وتسعى الشركة إلى رفع التقييم ليصبح "مُطبَّق" خلال عام 2026 حيث باشرنا بإعداد اتفاقية مشاركة للأنظمة، والتي سيتم توقيعها مع جميع الاعضاء المباشرين.</p>	<p>ينبغي أن يكون لدى البنية التحتية للأسواق المالية أساس قانوني راسخ وواضح وشفاف وقابل للإنفاذ لكل جانب جوهري من جوانب أنشطتها في جميع مناطق اختصاصها ذات الصلة.</p>
<b>شروحات جوباك</b>	<b>الاعتبارات الرئيسية</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحتفظ جوباك بقواعد تشغيلية منفصلة ومخصصة لكل نظام دفع (قواعد عمل الأنظمة)، بالإضافة إلى معايير المشاركة والوصول ومنهجية التقييم المعتمدة.</li> <li>• تغطي هذه القواعد الجوانب الجوهرية لتشغيل أنظمة الدفع، بما في ذلك إدارة السيولة، وتعليق وإيقاف عضوية الاعضاء القائمين،</li> </ul>	<p><b>1.1</b> ينبغي أن يضمن الأساس القانوني مستوى عالٍ من الوضوح واليقين لكل جانب جوهري من أنشطة البنية</p>

<p>والمساهمات المالية لهم. وأدوار ومسؤوليات البنك المركزي الأردني (بصفته مشاركاً وبصفته جهة تنظيمية وإشرافية)، ومشغل النظام، والمشاركين في النظام.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• يُعد من الجوانب الجوهرية لأنشطة جوباك استمرار توفير البنية التحتية لأنظمة الدفع، والتي يتم تقديمها من خلال عدة مزودين، حيث تحتفظ جوباك بعدد من العقود مع هؤلاء المزودين وفق اتفاقيات مستوى الخدمة (SLAs). وتشكل هذه العقود أساساً قانونياً واضحاً وقابلاً للإنفاذ يضمن الحقوق التعاقدية لجوباك بصفتها متلقية للخدمة.</li> </ul>	<p>التحتية للأسواق المالية في جميع القوانين والتشريعات ذات الصلة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تمتلك وتصدر شركة جوباك قواعد عمل الأنظمة وإجراءات تشغيلية واضحة تخضع للمراجعة الدورية وبالتنسيق مع الدوائر الرقابية الداخلية والمستشارين القانونيين للشركة والأطراف ذات الصلة، بما في ذلك البنك المركزي الأردني.</li> <li>• تبرم جوباك اتفاقيات تعاقدية مع موردي أنظمة الدفع ومزودي البنية التحتية الأساسية لها، بما يتوافق مع القوانين الأردنية والمتطلبات التنظيمية والرقابية المعمول بها.</li> </ul>	<p><b>1.2</b></p> <p>ينبغي أن تمتلك البنية التحتية للأسواق المالية قواعد وإجراءات وعقود واضحة وسهلة الفهم ومتوافقة مع القوانين والأنظمة ذات الصلة.</p>
<p>تعد جوباك مدير نظام دفع مرخص تحت إشراف ورقابة البنك المركزي الأردني. وعليه، ينطبق ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• يتم تسجيل غايات وأنشطة شركة جوباك الاقتصادية لدى الجهات المختصة في المملكة، بعد الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني، وتدخل ضمن الأنشطة المسموح بها كمشغل نظام دفع مرخص.</li> <li>• يحق لجوباك تطوير ووضع القواعد التشغيلية (قواعد عمل) لأنظمة الدفع المدارة من قبلها.</li> <li>• يتم تعميم ومشاركة الوثائق والمعلومات ذات الصلة بشكل دوري (أو عند الحاجة) مع الأطراف المعنية بطريقة واضحة ومفهومة.</li> <li>• تحرص جوباك على التشاور مع الأطراف القانونية ذات العلاقة والجهات الرقابية لضمان الامتثال القانوني التام وتلبية احتياجات السوق المتغيرة بفعالية.</li> <li>• تلتزم جوباك بجميع التشريعات ذات الصلة بأنشطتها المرخصة والمعتمدة.</li> <li>• تخضع أي خدمات أو أنشطة جديدة لموافقة البنك المركزي الأردني.</li> </ul>	<p><b>1.3</b></p> <p>يجب على البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) أن تكون قادرة على توضيح الأسس القانونية لأنشطتها للجهات المعنية، والمشاركين، وعند الحاجة لعلاء المشاركين، بطريقة واضحة ومفهومة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• حيث أن جوباك هي شركة تدير أنظمة مدفوعات محلية فقط، فهي تضمن أن جميع الأنظمة والقواعد التشغيلية (قواعد العمل) تتوافق مع التشريعات والمتطلبات ذات الصلة والقوانين السارية في المملكة، ويتم تطوير هذه القواعد بالتشاور مع المشاركين المباشرين، والمستشار القانوني، والبنك المركزي الأردني.</li> </ul>	<p><b>1.4</b></p> <p>يجب أن يكون لدى البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) قواعد وإجراءات وعقود قابلة للنفاد في جميع مناطق اختصاصها ذات الصلة،</p>

- كما أن العملة التي يتم التعامل بها في كافة أنظمة الدفع المدارة من قبل جوباك هي الدينار الأردني والذي هو العملة الرسمية في المملكة، ويتم ذلك بالتوافق مع البنك المركزي الأردني الذي تتم لديه تسوية نتائج تقاص هذه الأنظمة. في حين أن نظام غرفة التقاص الآلي (ACH) يقبل عملات أخرى، وأيضا البنك المركزي الأردني يجري تسوية هذه العملات من خلال حسابات البنوك لديه في هذه العملات، وللبنك المركزي والبنوك علاقات تعاقدية مع بنوك مراسلة يحتفظون لديها بحسابات Nostro في هذه العملات مُغطية بعقود واتفاقيات قانونية خاصة بهم ولا سلطة لشركة جوباك على أي منها.
- يتم مشاركة جميع قواعد العمل مع المشاركين المباشرين، الذين يُتوقع منهم الالتزام بها.
- تبرم جوباك عدداً من العقود مع مزودي الخدمات متضمنة اتفاقيات مستوى الخدمة (SLA)، حيث تستند هذه العقود على أساس قانوني واضح وقابل للنفاد، بما يضمن الحقوق التعاقدية لجوباك بصفقتها متلقياً للخدمة .

مع درجة عالية من التأكد بأن الإجراءات المتخذة بموجب هذه القواعد لن يتم إبطالها أو عكسها أو تعليقها .

### 1.5

يجب على البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) التي تمارس أعمالها في مناطق اختصاصها ذات الصلة تحديد المخاطر الناشئة عن أي تعارض محتمل في القوانين عبر تلك المناطق والعمل على الحد منها .

لا ينطبق الاعتبار الرئيسي 1.5، إذ إن أنظمة الدفع التابعة لجوباك تعمل حصرياً داخل المملكة الأردنية الهاشمية .

## المبدأ 2 – الحوكمة

مطبق بشكل عام	التقييم
ينطبق بشكل كامل ينطبق هذا المبدأ على جوباك كشركة عاملة ومرخصة من قبل البنك المركزي الأردني وعليه يستوجب عليها الالتزام بكامل التشريعات النافذة وذات العلاقة بالخصوص.	قابلية التطبيق
الملخص	
تقوم جوباك بالتوثيق والإفصاح عن ترتيبات الحوكمة التي تحدد فيها الأدوار والمسؤوليات لكل من مجلس الإدارة، واللجان المنبثقة عنه، والإدارة التنفيذية لأصحاب المصلحة المعنيين. حيث تسهم هذه الترتيبات، إلى جانب الأهداف الاستراتيجية لجوباك وإطار إدارة المخاطر وإشراك أصحاب المصلحة، في دعم متانة واستقرار أنظمة الدفع. كما وتلتزم جوباك بالحفاظ على هذه الترتيبات لتعزيز مرونة الأنظمة المالية واستقرارها.	يجب أن يكون لدى البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) ترتيبات حوكمة واضحة وشفافة، تعزز سلامة وكفاءة البنية التحتية، وتدعم استقرار النظام المالي ككل. وغيرها من اعتبارات المصلحة العامة

<p>تم تقييم هذا المبدأ "مُطبَّق بشكل عام" بسبب صدور تعليمات جديدة للحكومة من قبل البنك المركزي الأردني عام 2025 لتصبح نافذة وملزمة في شباط 2026". وعلى الرغم من أن عملية التقييم الذاتي هي للفترة المنتهية في 2025، إلا أن التقييم جاء مُطبَّق بشكل عام لحرص شركة جوباك على تعديل كافة السياسات الخاصة بالحكومة مع نهاية الربع الأول من عام 2026 ليصبح التقييم "مُطبَّق".</p>	<p>ذات الصلة وأهداف أصحاب المصلحة المعنيين.</p>
<p><b>شروحات جوباك</b></p>	<p><b>الاعتبارات الرئيسية</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تنص مهمة جوباك بكل وضوح وصرامة على: "ضمان توفير خدمات مالية رقمية في المملكة تتسم بالأمان والكفاءة وقابلية التشغيل البيئي وسهولة الوصول، وبما يتماشى مع المعايير الدولية"، الأمر الذي يعكس تركيزاً واضحاً على تعزيز المرونة والكفاءة.</li> <li>• بالإضافة إلى ذلك، فإن أحد الركائز الاستراتيجية لجوباك، وهي الركيزة الرابعة، والتي تهدف إلى ضمان السلامة والأمن السيبراني والمرونة والخصوصية والكفاءة، إضافةً إلى تعزيز ثقة المستهلكين في الخدمات المالية الرقمية الخاصة بأنظمة شركة جوباك والبنية التحتية المرتبطة بها.</li> </ul>	<p><b>2.1</b></p> <p>يجب أن تكون لدى البنية التحتية للأسواق المالية أهداف تُعطي أولوية عالية لسلامتها وكفاءتها، وأن تدعم بشكل صريح الاستقرار المالي واعتبارات المصلحة العامة ذات الصلة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• لدى جوباك ترتيبات حوكمة موثقة تحدد بوضوح خطوط المسؤولية والمسئولة، كما تم اعتماد مصفوفة للمسؤوليات والصلاحيات محددة وواضحة تُبيِّن تفصيلاً للمسؤوليات والصلاحيات الموكلة لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. وتغطي ثلاث مجالات رئيسية: الاستراتيجية، والمالية، والإدارية والموارد البشرية. كما تفصل المصفوفة بين مهام التوصية والموافقة والاعتماد للأنشطة المختلفة بين الإدارة التنفيذية، ولجان المجلس، ومجلس الإدارة، والهيئة العامة.</li> <li>• يتم نشر وصف ترتيبات الحوكمة على الموقع الإلكتروني لجوباك. ويعمل مجلس الإدارة وفقاً لعقد التأسيس والنظام الأساسي، والسياسات الداخلية، وقانون الشركات الأردني، ونظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (111) لسنة 2017، وتعليمات الحوكمة المؤسسية لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال وأي تشريعات ذات صلة، بما في ذلك قانون حماية البيانات الشخصية رقم (24) لسنة 2023.</li> <li>• كما تصف القواعد التشغيلية (قواعد العمل) الأدوار والمسؤوليات بين المشاركين، ومشغل النظام، والبنك المركزي الأردني.</li> </ul>	<p><b>2.2</b></p> <p>يجب أن يكون لدى البنية التحتية للأسواق المالية ترتيبات حوكمة موثقة توفر خطوطاً واضحة ومباشرة للمسؤولية والمسئولة. ويجب الإفصاح عن هذه الترتيبات للمالكين، والجهات المعنية، والمشاركين، وعلى مستوى أعم للجمهور.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• يتم تحديد أدوار ومسؤوليات مجلس إدارة جوباك في النظام الأساسي، والسياسات، ومصفوفة المسؤوليات والصلاحيات.</li> </ul>	<p><b>2.3</b></p> <p>يجب تحديد أدوار ومسؤوليات مجلس إدارة البنية التحتية للأسواق المالية (أو ما يعادلها) بوضوح، وأن</p>

- تقوم جوباك بتزويد البنك المركزي الأردني بالوثائق ذات الصلة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة، والتي تشمل إقرارات الإفصاح عن تعارض المصالح، حيث يتم تعبئتها وتوقيعها من قبل جميع أعضاء المجلس.
- ينبثق عن مجلس الإدارة ثلاث لجان تساعد بالقيام بمهامه الإشرافية على أعمال وعمليات الشركة وهي:
  - **لجنة الامتثال وإدارة المخاطر:** تهدف إلى مساعدة مجلس الإدارة في المتابعة والإشراف على الامتثال للقوانين والتعليمات والسياسات الداخلية، بالإضافة إلى المتابعة والإشراف على سياسات وإجراءات وممارسات إدارة المخاطر في الشركة، مع تحديد ومراقبة قابلية قبول المخاطر الخاصة بالشركة.
  - **لجنة التدقيق:** تهدف إلى مساعدة مجلس الإدارة في دوره الرقابي الداخلي من خلال تنفيذ وظيفة التدقيق الداخلي وتقييم استقلاليتها وفعاليتها، والحفاظ على موثوقية البيانات المالية لجوباك، وتقييم وظيفة التدقيق الخارجي وضمان فعاليتها.
  - **لجنة الترشيحات والمكافآت:** تتولى تقييم فعالية وكفاءة أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وضمان أنه يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وفقاً للتعليمات والتشريعات ذات العلاقة، إضافةً إلى تقييم المهارات والكفاءات المطلوبة لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للتأكد من توافرها.

تكون هناك إجراءات موثقة لتنظيم أعماله، بما في ذلك إجراءات تحديد ومعالجة وإدارة تضارب المصالح بين الأعضاء. كما يجب على المجلس مراجعة أدائه العام وأداء أعضائه بشكل دوري.

- كما ورد في قسم المقدمة من هذه الوثيقة، فإن جوباك مملوكة بنسبة 45٪ للبنك المركزي الأردني، فيما تعود نسبة 55٪ المتبقية إلى جميع البنوك العاملة في المملكة. وبناءً عليه، يتوجب على كل مساهم تعيين ممثل عنه في الهيئة العامة.
- يتكوّن مجلس إدارة شركة جوباك من 9 بنوك إضافةً إلى البنك المركزي الأردني. وتُمثّل البنوك من خلال المدراء العامين. إلى جانب ممثلين اثنين عن البنك المركزي الأردني، ليبلغ إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة 11 عضواً بمن فيهم رئيس المجلس.
- يرأس المجلس محافظ البنك المركزي الأردني.

**2.4**  
يجب أن يضم المجلس أعضاء مناسبين يمتلكون المهارات والحوافز اللازمة لأداء أدوارهم المتعددة، ويتطلب ذلك عادةً وجود عضو مجلس غير تنفيذي واحد على الأقل.

- يتمتع أعضاء الإدارة التنفيذية في جوباك بأدوار ومسؤوليات محددة بوضوح، وبمستوى مناسب من الخبرة وتنوع في المهارات.
- جميع مسؤوليات أعضاء الإدارة التنفيذية محددة بوضوح ضمن الأوصاف الوظيفية، بالإضافة إلى متطلبات المهارات والمعرفة، بما في ذلك المتطلبات السلوكية، للمساعدة في ضمان مستويات عالية من النزاهة.

**2.5**  
يجب تحديد أدوار ومسؤوليات الإدارة بوضوح. ويجب أن تتمتع إدارة البنية التحتية للأسواق المالية بالخبرة المناسبة، ومزيج من المهارات، والنزاهة اللازمة لأداء مسؤولياتها المتعلقة بالتشغيل وإدارة المخاطر.

- تقوم جوباك بتقديم السير الذاتية لكل عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية وكافة المعلومات المطلوبة إلى البنك المركزي الأردني للحصول على الموافقة المسبقة وقبل التعيين.
- في حين فوّض مجلس الإدارة صلاحيات الموافقة على التعيين وإنهاء الخدمات لجميع المناصب التنفيذية لمدير عام الشركة (باستثناء مناصب التدقيق الداخلي، إدارة المخاطر، والامتثال، حيث يتم التوصية بهذه المناصب من قبل المدير العام)، تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت الإشراف على تخطيط التعاقب الوظيفي للإدارة التنفيذية لضمان توفر المهارات ومستوى الخبرة المناسب لهذه المناصب.

- اعتمد مجلس إدارة جوباك إطار وسياسة إدارة المخاطر، الذي تتم مراجعته كل سنتين؛ كما اعتمد سياسة إدارة استمرارية الأعمال وخططها ذات الصلة، والتي تدعم اتخاذ القرار خلال الحوادث والأزمات والطوارئ.
- يرفع مدير المخاطر تقاريره مباشرة إلى لجنة الامتثال وإدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس.
- يرفع مدير التدقيق الداخلي تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس.
- تضمن كلتا اللجنتين تمكين وظائف إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي من الوصول إلى المعلومات ذات الصلة وإلى مجلس الإدارة.
- ونظراً لمسؤوليتها عن ضمان الإدارة الفعالة والإبلاغ عن سجل المخاطر العام لجوباك، تقدم لجنة الامتثال وإدارة المخاطر المشورة لمجلس الإدارة بشأن اعتماد حدود المخاطر المقبولة ومستويات تحملها؛ وتحديد المخاطر وتقييمها ومعالجتها ومراقبتها؛ ومتابعة حالات تجاوز حدود المخاطر؛ والرقابة الداخلية؛ والإشراف على وظيفة إدارة المخاطر.
- يتحمل المجلس المسؤولية الشاملة عن إدارة الأزمات واستمرارية الأعمال؛ وعليه فقد اعتمد مجلس الإدارة سياسة إدارة استمرارية الأعمال والخطط المرتبطة بها، والتي تحدد آلية تعامل شركة جوباك مع الحوادث والانقطاعات التي قد تؤثر على الأنظمة الحرجة التي تقوم الشركة بتشغيلها، من حيث آلية وتوقيت الاستجابة لها. إلا أنه نظراً للواقع العملي لإدارة الأزمات واستمرارية الأعمال، فقد فوّض المجلس مسؤوليات إدارة الأزمات واستمرارية الأعمال إلى المدير العام.
- ويمثل التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث، حيث يوفر تأكيداً مستقلاً وموضوعياً بشأن فعالية خطي الدفاع الأول والثاني. ويتبع وظيفياً مباشرة إلى لجنة التدقيق، وإدارياً إلى المدير العام.

## 2.6

يجب على المجلس إنشاء إطار واضح وموثق لإدارة المخاطر، يتضمن سياسة تحمل المخاطر الخاصة بالبنية التحتية للأسواق المالية التي تحدد المسؤوليات والمسائلة عن قرارات المخاطر وتتناول آليات اتخاذ القرار في حالات الأزمات والطوارئ. كما يجب أن تضمن ترتيبات الحوكمة تمتع وظائف إدارة المخاطر والرقابة الداخلية بالصلاحيات والاستقلالية والموارد الكافية وإمكانية الوصول إلى المجلس.

## 2.7

يجب أن يضمن المجلس أن تصميم البنية التحتية للأسواق المالية، وقواعدها، واستراتيجيتها العامة، وقراراتها الجوهرية، تعكس بشكل مناسب المصالح المشروعة للمشاركين المباشرين وغير المباشرين وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. كما يجب الإفصاح بوضوح عن القرارات الجوهرية لأصحاب المصلحة المعنيين، وللجمهور عند وجود تأثير واسع على السوق.

- عند وضع وتطوير استراتيجية الشركة، تتشاور جوباك مع المشاركين، والمؤسسات المالية، وأصحاب المصلحة لضمان التوافق مع احتياجات السوق والتحديات التي تواجه أصحاب المصلحة.
- يتم اعتماد استراتيجية جوباك من قبل مجلس الإدارة، ومن ثم يتم مشاركتها علناً.
- يتم اعتماد خطط العمل السنوية من قبل مجلس الإدارة، ومشاركتها مع الأطراف ذات العلاقة.
- يتم التواصل والإفصاح عن القرارات الجوهرية التي تؤثر على المشاركين وأصحاب المصلحة.

## المبدأ 3 – إطار الإدارة الشاملة للمخاطر

التقييم	مُطبَّق
قابلية التطبيق	ينطبق بشكل كامل ينطبق هذا المبدأ على المخاطر التي تسري على مستوى شركة جوباك ككل؛ وعليه، تم اعتماد تقييم واحد موحد.
<b>المُلخَص</b>	
يجب على البنية التحتية للأسواق المالية أن تمتلك إطاراً قوياً لإدارة المخاطر يمكنها من إدارة المخاطر القانونية والأثمانية والسيولة والتشغيلية وغيرها بشكل شامل.	تمتلك جوباك إطاراً وسياسة ملائمة لإدارة المخاطر، بما يشمل السياسات والمنهجيات ذات الصلة. كما تتوفر الوثائق والخطط المتعلقة باستمرارية الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء اختبارات الضغوط وتحليل السيناريوهات بشكل دوري لضمان الاستمرارية التشغيلية لجوباك وخدماتها الحرجة.
الاعتبارات الرئيسية	شروحات جوباك
3.1 يجب على البنية التحتية للأسواق المالية أن تمتلك سياسات وإجراءات وأنظمة لإدارة المخاطر يمكنها من تحديد وقياس ومراقبة وإدارة مجموعة المخاطر التي تنشأ داخل البنية التحتية أو التي تتحملها. ويجب أن تخضع أطر إدارة المخاطر للمراجعة الدورية.	<ul style="list-style-type: none"> <li>• اعتمد مجلس إدارة جوباك إطار وسياسة إدارة المخاطر، الذي يخضع للمراجعة كل سنتين؛ ويتضمن ذلك منهجية وعملية متكاملة. وتشمل عملية تقييم المخاطر الخطوات التالية: تحديد المخاطر، تحليل المخاطر، تقييم المخاطر، معالجة المخاطر، المراقبة والمراجعة، والتسجيل وإعداد التقارير. لدى جوباك وثيقة قبول المخاطر والتي تحدد المبادئ المنظمة لقبول المخاطر، وتعزز الوعي بالممارسات المقبولة وغير المقبولة. ويتم مراجعة هذه الوثيقة سنوياً.</li> <li>• يتم إعداد جميع الوثائق المتعلقة بإدارة المخاطر من قبل دائرة إدارة المخاطر، ثم مراجعتها والموافقة عليها من قبل لجنة الامتثال وإدارة</li> </ul>

المخاطر المنبثقة عن المجلس، ومن ثم مراجعتها واعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

- تتماشى إدارة المخاطر مع نموذج خطوط الدفاع الثلاثة. حيث يتحمل خط الدفاع الأول (مُلاك المخاطر) مسؤولية امتلاك المخاطر وإدارتها. ويقوم خط الدفاع الثاني (إدارة المخاطر والامتثال) بتطوير السياسات والأطر وتقديم الدعم والرقابة والتحدي لخط الدفاع الأول. أما خط الدفاع الثالث (التدقيق الداخلي) فيوفر تأكيداً مستقلاً بشأن فعالية خطي الدفاع الأول والثاني.
- وتمتلك جوباك إجراءات واضحة تقوم من خلالها بمراقبة المخاطر وقياسها وإدارتها.

- على الأعضاء المشاركين في كل نظام الالتزام بجميع القواعد التشغيلية (قواعد عمل الأنظمة) الخاصة بكل نظام.
- تقوم جوباك بإبلاغ المشاركين بأي انقطاعات أو حوادث تتعلق بأنظمة الدفع قد تؤثر على سلامة وكفاءة وسعة البنية التحتية، وبما قد يؤثر على عملاء الأعضاء المشاركين.
- تقوم أنظمة جوباك بإبلاغ المشاركين بصافي مراكزهم بشكل فوري للحد من مخاطر السيولة والتسوية وتجنبها عند جلسات التسوية.
- تجري جوباك اختبارات وظيفية دورية مع المشاركين لضمان صحة تدفق المدفوعات (End-to-End) للحد من المخاطر المحتملة من جانبهم.
- تضع جوباك المعايير والبروتوكولات التي يجب على المشاركين الالتزام بها للتواصل مع الأنظمة، لضمان الأمن وتوحيد المعايير بين جميع المشاركين.
- تحتفظ جوباك بحق تعليق أو فصل أي مشارك في حال تسببه في حدوث أي خطر على البنية التحتية أو على المشاركين الآخرين.

### 3.2

يجب على البنية التحتية للأسواق المالية أن توفر حوافز للمشاركين، ولعملائهم (عند الاقتضاء)، لإدارة المخاطر التي يشكلونها على البنية التحتية واحتوائها.

- تجري جوباك تقييمات دورية للمخاطر لكافة الأنظمة. وذلك لإدارة جميع المخاطر التي تنشأ من قبلها ومن قبل المشاركين فيها. وبشكل خاص المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على الأعضاء أو على أنظمة الدفع الأخرى في المملكة والمتمثلة بالمخاطر السيبرانية ومخاطر السيولة والائتمان ومخاطر توقف الأنظمة.
- وتشمل تقييمات المخاطر الدورية لجميع الأنظمة المخاطر الناشئة عن مزودي الخدمات وإدارة كافة المخاطر التي قد يفرضونها.
- ترتبط جوباك باتفاقيات تعاقدية تتضمن اتفاقيات مستوى الخدمة (SLAs) مع مزودي أنظمة الدفع، وتتضمن هذه العقود متطلبات محددة مثل مستوى توافر النظام.

### 3.3

يجب على البنية التحتية للأسواق المالية أن تقوم بمراجعة منتظمة للمخاطر الجوهرية التي تتحملها أو التي تشكلها على الكيانات الأخرى (مثل البنى التحتية للأسواق المالية الأخرى، وبنوك التسوية، ومزودي السيولة، ومقدمي الخدمات) نتيجة الترابط بين الكيانات، وأن تطور أدوات مناسبة لإدارة هذه المخاطر.

### 3.4

يجب على البنية التحتية للأسواق المالية أن تحدد السيناريوهات التي قد تمنعها من تقديم عملياتها وخدماتها الحيوية كمؤسسة مستمرة، وأن تقوم بتقييم فعالية مجموعة كاملة من الخيارات للتعافي أو الإغلاق المنظم. كما يجب عليها إعداد خطط مناسبة للتعافي أو الإغلاق المنظم بناءً على نتائج هذا التقييم. وعند الاقتضاء، يجب على البنية التحتية للأسواق المالية تزويد السلطات المعنية بالمعلومات اللازمة لأغراض التخطيط لحل الأزمات.

- تجري جوباك اختبارات ضغط دورية وتحليل سيناريوهات لبياناتها المالية، بما في ذلك مخاطر الائتمان والسيولة، لضمان استمرارية عملياتها، إلى جانب تنفيذ أنشطة للحد من المخاطر ذات الصلة.
- قامت جوباك بتطوير سياسة إدارة استمرارية الأعمال (BCM)، والتي تخضع للمراجعة سنوياً، وتتضمن الأقسام التالية:
  - الأدوار والمسؤوليات.
  - تقييم مخاطر استمرارية الأعمال.
  - تحليل أثر الأعمال.
  - تخطيط التعاقب الوظيفي لاستمرارية الأعمال.
  - الأنظمة والخدمات الحرجة، والتي تشمل: نظام الدفع الفوري، ونظام المقاصة الإلكترونية للشيكات، ونظام غرفة التقاص الآلي، وبوابة واجهات برمجة التطبيقات.
- تجري جوباك اختبارات الانتقال إلى مواقع التعافي من الكوارث مرة واحدة على الأقل سنوياً لكل نظام، وعند الحاجة.

## المبدأ 4 – مخاطر الائتمان

لا ينطبق بشكل مباشر	التقييم
ينطبق بشكل جزئي ينطبق هذا المبدأ وبشكل جزئي على النهج الموحد الذي تتبعه شركة جوباك في إدارة الانكشاف الائتماني عبر أنظمة الدفع المملوكة والمدارة من قبل الشركة (نظام غرفة التقاص الآلي، نظام مقاصة الشيكات، نظام الدفع الفوري).	قابلية التطبيق
الملخص	
<p><b>التقييم:</b> تلتزم جوباك بهذا المبدأ. وبصفتها مشغلاً لأنظمة مدفوعات تجزئة تعمل على أساس تسوية لاحقة لصافي المراكز، فإن جوباك تتعرض لمستوى محدود جداً من مخاطر الائتمان، والتي تقوم بمراقبتها وإدارتها بشكل منظم.</p> <p>فيما يلي معلومات حول كيفية إدارة مخاطر الائتمان بين المشاركين المباشرين ضمن أنظمة الدفع الثلاثة.</p>	<p>ينبغي على مؤسسات البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) أن تقيس وتراقب وتدير بشكل فعال انكشافها الائتماني تجاه المشاركين على أنظمة الدفع التي تديرها، وكذلك الانكشافات الناشئة عن عمليات الدفع والمقاصة والتسوية الخاصة بها. كما ينبغي أن تحتفظ البنية التحتية للأسواق المالية بموارد مالية كافية لتغطية انكشافها الائتماني تجاه كل</p>

شروحات جوباك	الاعتبارات الرئيسية
<p><b>أولاً: مخاطر الائتمان الخاصة بشركة جوباك</b></p> <p>تعرض شركة جوباك لمستوى محدود جداً من مخاطر الائتمان، ويرتبط ذلك مباشرةً في حالات حدوث أي من الأحداث التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تعثر المشاركين المباشرين عن تسديد رسوم الاشتراك و/أو العمولات الخاصة بالأنظمة.</li> <li>• تعثر المشاركين المباشرين عن تسديد المطالبات المستحقة لرسوم اشتراكهم على أنظمة وخدمات أخرى غير أنظمة الدفع المدارة ويتم تقديمها من خلال بوابة واجهة برمجة التطبيقات (API Gateway).</li> <li>• مخاطر التركيز المرتبطة في البنك الأردني الذي تحتفظ لديه جوباك بالجزء الأكبر من احتياطياتها الرأسمالية.</li> <li>• مخاطر تسديد الاشتراكات و/أو العمولات الخاصة بأنظمة الدفع التي يتم إسناد إدارتها الى طرف ثالث (مثل أي فواتيركم).</li> </ul> <p>في الربع الرابع من عام 2025، وضمن إطار وسياسة إدارة مخاطر الشركة، أجرت جوباك تمرين اختبار الضغط المالي (وستقوم بإجراء مثل هذا الاختبار مرة واحدة على الأقل كل عامين)، حيث تم تطوير سيناريوهات شديدة لتقييم الخسائر المالية الناجمة عن مخاطر الائتمان، واحتساب حجم الموارد المالية المطلوبة لتغطية الانكشاف الائتماني للشركة. وقد خلصت نتائج كلا التمرينين إلى أن مخاطر الائتمان، من منظور مالي، ليس لها أثر جوهري على جوباك.</p> <p>في حين سوف تتعرض شركة جوباك إلى خسائر كبيرة في حال تعثر أحد البنوك التي تحتفظ الشركة بأموالها لديه، ولكن احتمالية حدوث هذا الخطر ضئيلة جداً من أدى إلى أن النتيجة النهائية للخطر قليلة.</p> <p>ومع ذلك ستعتمد الشركة استراتيجيات معالجة المخاطر من خلال توزيع إيداعاتها النقدية على ثلاثة من أكبر البنوك العاملة في المملكة، وذلك خلال الربع الثاني من عام 2026.</p> <p><b>ثانياً: مخاطر الائتمان الخاصة بأنظمة الدفع بين المشاركين المباشرين</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• ضمن نظام غرفة التقاص الآلي (ACH)، ونظام الدفع الفوري (IPS)، ونظام المقاصة الإلكترونية للشيكات (ECCU)، ينشأ الانكشاف الائتماني بين المشاركين المباشرين (على أساس متعدد الأطراف)، ولا تتحمل جوباك هذا الانكشاف.</li> <li>• ويتم إدارة هذا الانكشاف من خلال ترتيبات تسوية نتائج صافي التقاص للأنظمة باستخدام حسابات البنوك لدى البنك المركزي Central Bank Money ضمن نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS) والذي يحرص البنك المركزي على مراقبتها بشكل متواصل وحصيف.</li> </ul>	<p>4.1</p> <p>ينبغي على مؤسسات البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) أن تُنشئ إطاراً متيناً لإدارة انكشافاتها الائتمانية تجاه المشاركين لديها، وكذلك مخاطر الائتمان الناشئة عن عمليات الدفع والمقاصة والتسوية الخاصة بها. وقد ينشأ الانكشاف الائتماني عن الانكشافات الحالية، أو الانكشافات المستقبلية المحتملة، أو كليهما.</p>

الأنظمة الثلاث تعمل على أساس تحديد سقف مدين للعضو على النظام وبالتوافق مع البنك المركزي وبحسب التشريعات النافذة بالخصوص. حيث يقوم عضو النظام بإعلام البنك المركزي الأردني بالسقف المدين المرغوب تحديده وبحسب متطلبات العمل لديه، وفي حال توافق السقف المدين مع التشريعات النافذة بالخصوص، يقوم البنك المركزي بإعلام العضو بالموافقة، ويقوم العضو بإرسال طلب تغيير السقف المدين على النظام وتتم الموافقة عليه من قبل فريق العمليات في الشركة وبعد التأكد من موافقة البنك المركزي الأردني. كما يقوم النظام بإرسال إشعارات مؤتمتة للعضو في حال تجاوز السقف المدين للحركات بنسبة مئوية معينة من المبلغ المحدد (مبلغ السقف المدين). أما بخصوص العملات الأخرى غير الدينار الأردني والتي يتيحها نظام غرفة التقاص الآلي ACH، فإن البنوك تلجأ إلى السيولة في حال عدم توفرها لحظة التسويات إلى الاقتراض من البنك المركزي أو من البنوك الأخرى وضمن الأدوات التي يتيحها البنك المركزي والذي يعاقب ويخالف البنك العضو لعدم التزامه بتوفير السيولة اللازمة لإجراء التسوية في الوقت المحدد.

- تعتبر إيرادات الشركة من عملات ورسوم اشتراكات الأنظمة من أهم موارد شركة جوباك، ولدعم عملية مراقبة وقياس مخاطر الائتمان المرتبطة بتحصيل رسوم اشتراك المشاركين المباشرين، اتفقت جوباك مع المشاركين ومع البنك المركزي الأردني على خصم الرسوم المستحقة على المشاركين المباشرين وبشكل مباشر من حساباتهم لدى البنك المركزي في نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS)، وذلك عن أنظمة الدفع الثلاثة التي تديرها شركة جوباك.
- تتمثل الموارد المالية لشركة جوباك في أرصدة نقدية محتفظ بها لدى عدة بنوك أردنية. وتُعد هذه الموارد متاحة بشكل فوري وقابلة للاستخدام لتخفيف الأثر المالي للخسائر الائتمانية الناتجة عن تعثر أي مشارك أو عدم سداد الفواتير المستحقة حال الحاجة إلى ذلك.
- بخصوص مخاطر المشاركين على الأنظمة فتكون بحسب ما ورد أعلاه في الاعتبار رقم (4.1).

#### 4.2

يجب على مؤسسات البنية التحتية للأسواق المالية تحديد مصادر مخاطر الائتمان، وقياس ومراقبة الانكشاف الائتماني (Credit Exposure) بشكل دوري، واستخدام أدوات مناسبة لإدارة المخاطر للحد من هذه المخاطر والسيطرة عليها.

لا تنطبق الاعتبارات 4.3 و4.4 و4.5 و4.6 على أنظمة الدفع بالتجزئة.

- بالإضافة إلى إجراء اختبارات الضغوط المالية والائتمانية التي تجريها الشركة ضمن إطار وسياسة إدارة مخاطر الشركة والمبينة في الاعتبار 4.1 أعلاه، فإن الشركة تمتلك المرونة والقدرة على تعزيز وضعها المالي وضمان الاستدامة عند الحاجة وفي الظروف القصوى من خلال:
- زيادة إيراداتها ورفع رسوم الاشتراك السنوية على الأنظمة العاملة لدى الشركة.

#### 4.7

يجب على مؤسسات البنية التحتية للأسواق المالية وضع قواعد وإجراءات واضحة تتناول بشكل كامل أي خسائر ائتمانية قد تواجهها نتيجة أي تعثر فردي أو جماعي بين المشاركين فيما يتعلق

- خفض قاعدة التكاليف عن طريق تعليق مؤقت أو إيقاف دائم للوظائف أو النفقات غير الأساسية التي تقوم بها الشركة.
- الدمج بين الخيارين أعلاه.
- توجيه طلب إلى المساهمين لرفع رأس المال من خلال ضخ موارد مالية إضافية من قبل البنوك المساهمة.

يتم تغطية مخاطر الائتمان بين المشاركين في أنظمة الدفع الثلاثة التي تشغلها جوباك بالكامل من خلال ترتيبات التمويل المسبق في نظام التسويات الإجمالية الفوري لدى البنك المركزي. بحيث يتم تغطية جميع الانكشافات لجميع مشاركي التسوية في جميع الظروف ضمن الآليات المتعددة التي يوفرها البنك المركزي وبحصافة عالية.

بأي من التزاماتهم تجاه البنية التحتية للأسواق المالية. ويجب أن تتناول هذه القواعد والإجراءات كيفية تخصيص الخسائر الائتمانية المحتملة غير المغطاة، بما في ذلك سداد أي أموال قد تستدينها البنية التحتية للأسواق المالية من مزودي السيولة. يجب أن توضح هذه القواعد والإجراءات أيضاً آلية البنية التحتية للأسواق المالية لإعادة تعبئة أي موارد مالية قد تستخدمها أثناء حالات الضغط أو الأزمات، بما يضمن استمرار عملها بطريقة آمنة ومستقرة.

## المبدأ 5 – الضمانات

لا ينطبق بشكل مباشر	التقييم
ينطبق بشكل جزئي جوباك لا تحتفظ بأي ضمانات مقدمة من المشاركين لأنظمة الدفع الثلاثة، ويقوم المشاركون بالوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه المشاركين الآخرين في كل نظام دفع وفقاً لنموذج المشاركة الخاص بهم.	قابلية التطبيق
<b>الملخص</b>	
لا تحتفظ جوباك بأي ضمانات مقدمة من المشاركين لأنظمة الدفع الثلاثة، ويقوم المشاركون بالوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه المشاركين الآخرين في كل نظام دفع وفقاً لنموذج المشاركة الخاص بهم حيث يقوم اعضاء التسوية بالوفاء بالتزاماتهم المالية من خلال الأرصدة النقدية المحتفظ بها لدى البنك المركزي الأردني ضمن نظام التسويات الإجمالية الفورية (RTGS)، والسندات الحكومية المحتفظ بها في نظام Depo/x، بينما يقوم اعضاء غير التسوية بالوفاء بالتزاماتهم المالية من خلال ترتيبات التسوية مع وكلاء التسوية الخاص بهم، وذلك وفقاً للتشريعات ذات العلاقة الصادرة عن البنك المركزي الأردني. وبناءً عليه، لا تنشأ مخاطر ائتمانية أو مخاطر سيولة أو مخاطر سوق مرتبطة بالضمانات عبر أنظمة الدفع الثلاثة، وبالتالي لا توجد حاجة لتطبيق نسب خصم (Haircuts) أو حدود التركيز للضمانات (Concentration Limits)	يجب على البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) التي تتطلب ضمانات لإدارة تعرضها الائتماني أو تعرض المشاركين لديها قبول ضمانات منخفضة المخاطر من حيث الائتمان والسيولة والسوق. كما يجب على البنية التحتية للأسواق المالية أن تضع وتطبق نسب خصم (Haircuts) محافظة بشكل مناسب وحدود تركيز.
شروحات جوباك	الاعتبارات الرئيسية

<p>تُعد احتياطات الدينار الأردني والسندات الحكومية القابلة للتداول والمحتفظ بها لدى البنك المركزي الأردني الضمانات الوحيدة المسموح باستخدامها من قبل أعضاء التسوية في أنظمة الدفع الثلاثة. وفي حال تعثر أحد أعضاء التسوية عن الوفاء بالتزاماته الخاصة بالتسوية، يحق للبنك المركزي الأردني الوصول إلى هذه الضمانات واستخدامها لضمان إتمام عملية التسوية.</p>	<p><b>5.1</b> يجب على البنية التحتية للأسواق المالية عادةً تقييد الأصول التي تقبلها كضمانات لتلك التي تتمتع بمخاطر منخفضة من حيث الائتمان والسيولة والسوق</p>
<p>نظراً للاعتبار الرئيسي 5.1، لا يوجد أي مطلب لتطبيق نسب خصم من قبل جوباك حيث يقوم البنك المركزي الأردني بتطبيق نسب الخصم بناءً على تقييمه.</p>	<p><b>5.2</b> ينبغي أن تضع البنية التحتية للأسواق المالية ممارسات تقييم محافظة وحازمة وأن تطور نسب خصم على قيمة الضمانات يتم اختبارها بانتظام. مع الأخذ في الاعتبار ظروف السوق الحرجة</p>
<p>نظراً للاعتبار الرئيسي 5.1، لا يوجد أي مطلب لتطبيق نسب خصم أو إجراء تعديلات مرتبطة بتغيرات الدورة الاقتصادية، حيث يقوم البنك المركزي الأردني باتخاذ الإجراءات اللازمة بناءً على تقييمه.</p>	<p><b>5.3</b> لتقليل الحاجة إلى التعديلات الدورية، يجب على البنية التحتية للأسواق المالية وضع خصومات على قيمة الضمانات ثابتة ومحافظة يتم ضبطها لتشمل فترات ظروف السوق الحرجة، قدر الإمكان وبما يتسم بالحكمة.</p>
<p>نظراً للاعتبار الرئيسي 5.1، لا يوجد خطر لحدوث آثار سلبية على الأسعار أو ظروف السوق المعاكسة كما لا يوجد خطر يؤثر على القدرة على تسهيل الضمانات.</p>	<p><b>5.4</b> يجب على البنية التحتية للأسواق المالية تجنب الاحتفاظ بتركيز كبير في أصول معينة إذا كان ذلك سيؤثر بشكل كبير على القدرة على تصفية هذه الأصول بسرعة دون تأثير سلبي كبير على الأسعار</p>
<p>نظراً للاعتبار الرئيسي 5.1، فإن هذا الاعتبار لا ينطبق على جوباك حيث يتبع البنك المركزي الأردني سياساته وتقييماته بشأن الضمانات المحلية أو الضمانات العابرة للحدود.</p>	<p><b>5.5</b> يجب على البنية التحتية للأسواق المالية التي تقبل الضمانات العابرة للحدود أن تخفف المخاطر المرتبطة باستخدامها وأن تضمن إمكانية استخدام الضمانات في الوقت المناسب.</p>

لا ينطبق بشكل مباشر	التقييم
<p><b>ينطبق بشكل جزئي</b></p> <p>ينطبق هذا المبدأ وبشكل جزئي على أنظمة الدفع المملوكة والمدارة من قبل الشركة (نظام غرفة التفاضل الآلي، نظام مقاصة الشيكات، نظام الدفع الفوري)، حيث يقوم المشاركون في التسوية/وكلاء التسوية بتسديد التزاماتهم المالية من خلال حساباتهم لدى البنك المركزي الأردني ضمن نظام التسويات الإجمالية الفورية RTGS، والأوراق المالية الحكومية المحتفظ بها ضمن نظام Depo/X. وعليه فإن مخاطر السيولة يتم إدارتها من قبل البنك المركزي الأردني وبحسب التشريعات النافذة بالخصوص.</p>	<p><b>قابلية التطبيق</b></p>
الملخص	
<p>على الرغم من أن جوباك لا تتحمل أي مخاطر سيولة كجزء من تشغيلها للأنظمة الثلاثة، إلا أنها تقوم بمراقبة ووضع متطلبات لإدارة مخاطر السيولة بين المشاركين من خلال ترتيبات تعاقدية وقواعد توفر إطاراً وأساساً قانونياً لإدارة مخاطر السيولة التي قد تنشأ بين المشاركين. يقوم المشاركون في التسوية / وكلاء التسوية بتسديد التزاماتهم المالية من خلال البنك المركزي الأردني ضمن نظام التسويات الإجمالية الفورية RTGS، والأوراق المالية الحكومية المحتفظ بها ضمن نظام Depo/X. كما تتم الموافقة على السقف المدين لمشارك التسوية في كل نظام من أنظمة الدفع ومراقبتها من قبل البنك المركزي الأردني، ويتم مسبقاً إعلام المشاركين المباشرين في التسوية مسبقاً بالتزامات التسوية الخاصة بهم من خلال الأنظمة.</p>	<p>ينبغي أن تقوم البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) بقياس ومراقبة وإدارة مخاطر السيولة لديها بفعالية. كما ينبغي أن تحتفظ بموارد سيولة كافية بجميع العملات ذات الصلة لتنفيذ تسوية التزامات الدفع في نفس اليوم، وعند الحاجة خلال اليوم الواحد وعلى مدى عدة أيام. بدرجة عالية من الثقة وذلك في ظل نطاق واسع من سيناريوهات الضغوط المحتملة، والتي يجب أن تشمل – على سبيل المثال لا الحصر – تعثر أحد المشاركين والشركات التابعة له ممن قد يترتب على تعثرهم أعلى التزام لإجمالي السيولة على البنية التحتية للأسواق المالية في ظروف سوقية شديدة ولكن محتملة.</p>
شروحات جوباك	الاعتبارات الرئيسية
<p><b>مخاطر السيولة في الأنظمة:</b></p> <p>تنشأ في كل واحد من أنظمة الدفع الثلاثة مخاطر سيولة إذا لم يتمكن أحد المشاركين في التسوية من تمويل مركز التسوية المدين الخاص به لدى نظام التسويات الإجمالية الفوري. ويتم إدارة هذا الخطر بفعالية من خلال</p>	<p><b>7.1</b></p> <p>يجب على البنية التحتية للأسواق المالية أن تعتمد إطار قوي لإدارة مخاطر السيولة الناشئة عن المشاركين، وبنوك التسوية،</p>

ترتيبات التمويل المسبق التي يقوم بها المشاركون في التسوية لدى البنك المركزي الأردني، والتي تضمن توفر أموال كافية لدعم عملية التسوية.  
**مخاطر السيولة الخاصة بجوباك:**

قامت جوباك بإجراء اختبارات ضغط شاملة لمخاطر الائتمان والسيولة بهدف تقييم متانة وضعها المالي بدقة في ظل الظروف المعاكسة. وقد تضمنت اختبارات الضغط مجموعة من المؤشرات المالية الرئيسية، وهي:

- نسبة التداول (Current Ratio)
- نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio)
- العائد على حقوق الملكية (Return on Equity)
- نسبة إجمالي الدين (Total Debt Ratio)

وقد تم إدراج هذه المؤشرات ضمن سيناريوهات مصممة بعناية، حيث تم إعداد كل سيناريو لمحاكاة صدمات محتملة، مما أتاح تقييماً مفصلاً لحجم وطبيعة التأثيرات على هذه المؤشرات الأساسية.

على الرغم من أن جميع أنظمة الدفع التي تشغلها جوباك تتم تسويتها من خلال حسابات البنوك لدى البنك المركزي من خلال ترتيبات التمويل المسبق التي تقوم بها البنوك مع البنك المركزي الأردني، والتي تضمن توفر أموال كافية لدعم التسوية على مستوى نظام RTGS، إلا أن جوباك وضعت إجراءات واضحة للحد من مخاطر السيولة لدى المشاركين، وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

#### 1. تحديد سقف المدين: (Debit Caps)

يُطلب من المشاركين تحديد سقفوف المدين الخاصة بهم بناءً على أعلى مركز مدين متوقع لديهم في أي وقت.

#### 2. طلب الموافقات:

يتطلب تحديد السقف المدين الخاصة بمشاركي التسوية موافقة البنك المركزي الأردني، مع الأخذ بعين الاعتبار التشريعات ذات الصلة.

#### 3. مراقبة سقفوف المدين:

يستطيع المشاركون مراقبة سقفوف المدين الخاصة بهم والالتزامات المترتبة عليهم بشكل فوري، مما يوفر رؤية واضحة للمراكز الحالية والمبالغ المدينة المتوقعة على حساباتهم في نظام RTGS.

#### 4. إشعارات وتنبيهات سقفوف المدين:

تم تجهيز أنظمة الدفع بآليات إشعار وتنبيه تقوم بإخطار المشاركين بشكل فوري عندما يصل السقف المدين الخاص به إلى نسبة محددة من مبلغ السقف المدين المحدد.

#### 5. نوافذ التسوية وتوقيتها:

نظراً لتوقيت جلسات التسوية في الأنظمة، يتوفر لدى المشاركين المباشرين وقت كافٍ لزيادة سقفوفهم قبل موعد الإغلاق المحدد وقبل

والبنوك المراسلة ( Nostro Agents)، وبنوك أمناء الحفظ، ومقدمي السيولة، وغيرها من الجهات ذات الصلة.

#### 7.2

ينبغي أن تمتلك البنية التحتية للأسواق المالية أدوات تشغيلية وتحليلية فعالة لتحديد وقياس ومراقبة تدفقات التسوية والتمويل بشكل مستمر وفي الوقت المناسب، بما في ذلك استخدامها للسيولة خلال اليوم.

إجراء التسوية في نظام RTGS ، بالإضافة إلى ذلك، يتم جدولة جلسات التسوية في أنظمة الدفع بطريقة تهدف إلى تحسين سيولة المشاركين والتقليل من مخاطرها. إن الأنشطة المذكورة أعلاه، إلى جانب العمليات والإجراءات التي وضعها البنك المركزي الأردني، تضمن التخفيف من مخاطر السيولة والحد منها.

لا تنطبق الاعتبارات الرئيسية (7.3 إلى 7.9)، حيث لا تحتاج جوباك إلى الاحتفاظ بموارد سيولة خاصة بها لدعم التسوية، إذ تتم التسوية باستخدام حسابات البنوك لدى البنك المركزي من خلال نظام (RTGS-JO).

يتم تأمين التزامات التسوية الخاصة بالمشاركين عبر جميع أنظمة الدفع من خلال حسابات التسوية التي يحتفظ بها بنوك التسوية لدى البنك المركزي الأردني ضمن نظام RTGS، والأوراق المالية الحكومية المحتفظ بها في نظام Depo/X لكل مشارك في التسوية.

وبصفتها مشغل أنظمة الدفع، فإن جوباك لا تحتفظ بأي ضمانات (Collateral) من المشاركين. ويتولى البنك المركزي الأردني الاحتفاظ بأرصدة الاحتياطي المطلوبة لجميع المشاركين في التسوية وإدارتها، كما يكون مسؤولاً عن تسييل هذه الأرصدة إذا لزم الأمر لضمان إتمام عملية التسوية بنجاح.

#### 7.10

ينبغي أن تضع البنية التحتية للأسواق المالية قواعد وإجراءات واضحة تمكّنها من تنفيذ تسوية التزامات الدفع في نفس اليوم، وعند الحاجة خلال اليوم نفسه وعلى مدى عدة أيام. في الوقت المناسب بعد حدوث أي تعثر فردي أو مشترك بين المشاركين.

ينبغي أن تتناول هذه القواعد والإجراءات حالات العجز غير المتوقعة في السيولة والتي قد لا تكون مغطاة، وأن تهدف إلى تجنب إلغاء أو سحب أو تأخير تسوية التزامات الدفع في نفس اليوم. كما ينبغي أن توضح هذه القواعد والإجراءات العملية التي تتبعها البنية التحتية للأسواق المالية لإعادة تعبئة أي موارد سيولة قد يتم استخدامها خلال أحداث الضغط، بما يضمن استمرار عملها بطريقة آمنة وسليمة.

### المبدأ 8 – حسم التسوية

التقييم	لا ينطبق بشكل مباشر
قابلية التطبيق	ينطبق بشكل جزئي ينطبق هذا المبدأ وبشكل جزئي على جوباك حيث يتم تسوية نتائج صافي حركات الأنظمة المُدارة من قبل شركة جوباك لدى البنك المركزي الأردني، من خلال نظام التسويات الإجمالية الفوري.

## المُلخَص

يتم تسوية نتائج صافي حركات الأنظمة المُدارة من قبل شركة جوباك لدى البنك المركزي الأردني من خلال الربط المباشر مع نظام التسويات الإجمالية الفوري مرتين على الأقل يومياً وذلك خلال جلسات التسوية الخاصة بكل نظام وبحسب طبيعة عمله .  
كما يتم تسوية ملفات صافي نتائج التقاص وملف تسوية العملات لكل نظام على حدة ولكل جلسة تسوية.

يجب على البنية التحتية للأسواق المالية أن تضمن تسوية نهائية واضحة ومؤكدة، على الأقل بحلول نهاية تاريخ القيمة وعند الضرورة أو الأفضلية، يجب أن توفر البنية التحتية للأسواق المالية التسوية النهائية خلال اليوم نفسه أو في الوقت الفعلي

### شروحات جوباك

يتم تحديد مواعيد وعدد جلسات التسوية لكل نظام وبالتوافق مع البنك المركزي والأعضاء، وبحسب طبيعة عمل كل نظام، حيث يتم تحديد أوقات جلسات التسوية للحركات والعملات مع الأخذ بعين الاعتبار عمليات المطابقة لدى الأعضاء وتقليل ضغط السيولة على الأعضاء وزيادة ضخ السيولة في السوق لدى العملاء.  
كما ويتم إعلام الأعضاء على الأنظمة بمواعيد التسوية من خلال عدة وسائل للاتصال، ومن خلال الأنظمة مباشرة بشكل يومي ومؤتمت.  
كما تتيح الأنظمة إمكانية إضافة جلسات تسوية أو تغيير موعد الجلسات أو تمديدتها وبحسب أوقات عمل نظام التسويات الإجمالية الفوري، وبعد التنسيق مع الأطراف ذات العلاقة.

### الاعتبارات الرئيسية

#### 8.1

يجب أن تحدد قواعد وإجراءات البنية التحتية للأسواق المالية بشكل واضح النقطة التي تعتبر عندها التسوية نهائية.

يتم تسوية نتائج صافي حركات الأنظمة المُدارة من قبل شركة جوباك لدى البنك المركزي الأردني من خلال الربط المباشر مع نظام التسويات الإجمالية الفوري مرتين على الأقل يومياً وخلال ساعات العمل الرسمية لنظام التسويات الإجمالية الفوري، ويتم تسوية الحركات التي تقع خارج هذه الأوقات في يوم العمل التالي.  
تكون عدد جلسات التسوية للأنظمة كما يلي:  
نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات:  
يتم عمل التسوية للنظام مرتين يومياً مع جلسة إضافية تكميلية (عند الحاجة).  
نظام غرفة التقاص الآلي:  
يتم عمل التسوية للنظام ثلاث مرات يومياً.  
نظام الدفع الفوري:  
يتم عمل التسوية للنظام ثلاث مرات يومياً.

#### 8.2

يجب على البنية التحتية للأسواق المالية إتمام التسوية النهائية في موعد أقصاه نهاية تاريخ القيمة، ويفضل أن تكون التسوية خلال اليوم أو في الوقت الفعلي، لتقليل مخاطر التسوية. يجب على نظم الدفع عالي القيمة أو نظم المقاصة والتسوية النظر في اعتماد نظام RTGS أو معالجة متعددة الدفعات خلال يوم التسوية.

تحدد قواعد عمل الأنظمة والوثائق الفنية المرتبطة بها، الحالات التي لا يمكن للمشارك إلغاء الحركات المالية أو تعليمات التحويل التي تم إرسالها للأنظمة لكن لم يتم تسويتها وكما يلي وبحسب قواعد العمل:  
نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات:  
يمكن للبنك المشارك (مقدم الشيك) طلب إلغاء الشيك قبل أو بعد قبوله من الطرف الآخر وقبل إغلاق جلسة الرد على النظام.  
نظام غرفة التقاص الآلي:  
يمكن للمشارك طلب إلغاء حوالة قبل إتمام عملية التسوية.  
نظام الدفع الفوري:  
لا يمكن إلغاء أي حركة مالية على النظام.  
باستثناء الحالات أعلاه على الأنظمة، فيستوجب على المشارك التواصل مع العميل المُستفيد والحصول على موافقته للقيام بإلغاء وإرجاع وعكس الحوالة.

8.3

يجب على البنية التحتية للأسواق المالية تحديد بوضوح النقطة التي بعدها لا يجوز للمشارك إلغاء المدفوعات أو تعليمات التحويل أو أي التزامات أخرى التي لم يتم تسويتها.

## المبدأ 9 – تسوية الأموال

التقييم	لا ينطبق بشكل مباشر
قابلية التطبيق	ينطبق بشكل جزئي ينطبق هذا المبدأ وبشكل جزئي على جوباك حيث يتم تسوية نتائج صافي حركات الأنظمة المُدارة من قبل شركة جوباك لدى البنك المركزي الأردني، من خلال نظام التسويات الإجمالية الفوري.
<b>الملخص</b>	
ينبغي على البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) إجراء تسويات الأموال لديها باستخدام نقود البنك المركزي كلما كان ذلك عملياً ومتوفراً. وإذا لم يتم استخدام نقود البنك المركزي، يجب على البنية التحتية للأسواق المالية تقليل المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة الناشئة عن استخدام نقود البنوك التجارية والسيطرة عليها بشكل صارم.	تقوم أنظمة الدفع الثلاثة بالتسوية باستخدام نقود البنك المركزي (حسابات بنوك التسوية لدى البنك المركزي الأردني) فقط ولا تتم التسوية من خلال البنوك التجارية.
الاعتبارات الرئيسية	شروط جوباك
9.1	بالنسبة لأنظمة الدفع الثلاثة، تتم التسوية النهائية في البنك المركزي الأردني من خلال الربط مباشرة مع نظام التسويات الإجمالية الفوري

(RTGS)، الذي يقوم بتسوية الحركات باستخدام نقود البنك المركزي (حسابات بنوك التسوية لدى البنك المركزي الأردني) استناداً إلى أحكام المادة (50/د) من قانون البنك المركزي.

ينبغي على البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) إجراء تسويات الأموال باستخدام نقود البنك المركزي، كلما كان ذلك عملياً ومتوفراً، لتجنب المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة.

الاعتبارات 9.2 و 9.3 و 9.4 و 9.5 غير قابلة للتطبيق على أنظمة مدفوعات التجزئة (Retail Payment Systems)

## المبدأ 13 – قواعد وإجراءات التعثر لدى المشاركين

التقييم	لا ينطبق بشكل مباشر
قابلية التطبيق	ينطبق بشكل جزئي ينطبق هذا المبدأ وبشكل جزئي على الأنظمة المدارة من قبل جوباك حيث أن البنك المركزي الأردني هو المسؤول عن الطرق والآليات والإجراءات الخاصة بتعثر الأعضاء وبحسب التشريعات النافذة بالخصوص، حيث يقوم بإعلام مدراء أنظمة دفع التجزئة (مثل جوباك) بالإجراءات الخاصة لضمان تسديد الالتزامات المالية المترتبة على الأعضاء والخاصة بالأنظمة.
<b>المُلخَص</b>	
يجب على البنية التحتية للأسواق المالية أن تمتلك قواعد وإجراءات فعّالة وواضحة لإدارة حالات تعثر المشاركين. وتهدف هذه القواعد والإجراءات إلى ضمان قدرة البنية التحتية على اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب للحد من الخسائر والضغط على السيولة، والاستمرار في الوفاء بالتزاماتها.	البنك المركزي الأردني هو المسؤول عن الطرق والآليات والإجراءات الخاصة بتعثر الأعضاء وبحسب التشريعات النافذة بالخصوص، كما يقوم بإعلام مدراء أنظمة دفع التجزئة (مثل جوباك) بالإجراءات الخاصة لضمان تسديد الالتزامات المالية المترتبة على الأعضاء والخاصة بالأنظمة. بالإضافة إلى أن آليات عمل الأنظمة المدارة من جوباك، وآليات تحديد السقف المدين للأعضاء ومحكومة ومحدومة لضمان تسديد الالتزامات المالية المترتبة على الأعضاء وضمان حقوق جميع الأطراف وذلك من خلال ترتيبات عمليات التسوية التي تتم في حسابات البنوك في البنك المركزي الأردني ومن خلال إجراءات التغذية المسبقة للأموال لهذه الحسابات وضمانات السندات الحكومية. كما وتقوم شركة جوباك بالتقليل من ضغط السيولة على الأعضاء من خلال قيام التسويات على أساس التسوية المؤجلة لصافي حركات التقاص.
الاعتبارات الرئيسية	شروحات جوباك
13.1 يجب أن تمتلك البنية التحتية للأسواق المالية قواعد وإجراءات للتعثر تمكّنها من الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها في حال تعثر أحد	<ul style="list-style-type: none"> <li>تكفل إجراءات وقواعد عمل نظام التسويات الإجمالية الفوري لدى البنك المركزي الأردني إتمام عمليات التسوية بكفاءة، وبما يضمن الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على المشاركين.</li> <li>تم وضع وتحديد إجراءات وآليات عمل الأنظمة الثلاث بطريقة تضمن حقوق جميع الأطراف، وتسديد الالتزامات المالية المترتبة عليهم. كما أن القواعد التشغيلية (قواعد عمل النظام) تعطي شركة جوباك الأحقية</li> </ul>

<p>باتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل من مخاطر تخلف أحد المشاركين عن السداد أو تعثره.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• في حال تعثر أحد الأعضاء وعدم تمكنه من دفع الالتزامات المترتبة عليه لصالح شركة جوباك (مثل عمولات الأنظمة أو الاشتراكات السنوية)، فقد قامت الشركة بتحديد وتصميم إدارة رأس المال الخاص بها وأرباحها المدورة والاحتياطي الإلزامي بطريقة تضمن تحمل خسائر غير متوقعة واستمرارية العمل. (كما ورد في المبادئ 4 و 7)</li> </ul>	<p>المشاركين، وأن تتناول كيفية إعادة تعبئة الموارد بعد التعثر.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• لدى شركة جوباك إجراءات وقواعد تشغيلية (قواعد العمل) واضحة ومحددة ضمن أنظمة الدفع الثلاثة، تهدف الى تنظيم وضمان تسديد الالتزامات المالية المترتبة على الأعضاء، بما يحافظ على حقوق جميع الأطراف.</li> <li>• يتولى البنك المركزي الأردني بصفته مدير نظام التسويات الإجمالية الفوري، إدارة ومتابعة حالات التعثر أو التخلف عن السداد وتقدير احتمالية حدوثها وذلك وفقاً للتشريعات ذات العلاقة.</li> </ul>	<p><b>13.2</b></p> <p>يجب على البنية التحتية للأسواق المالية أن تكون مستعدة جيداً لتطبيق قواعد وإجراءات التعثر الخاصة بها، بما في ذلك أي إجراءات تقديرية مناسبة منصوص عليها في قواعدهما.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تقوم الشركة بمشاركة جميع القواعد التشغيلية (قواعد عمل) وإجراءات الأنظمة أو تعديلات التي تطرأ عليها مع الأعضاء (كما ورد في مبدأ 21).</li> <li>• وتتضمن قواعد عمل الأنظمة التي يتم تزويد الأعضاء بها بنوداً واضحة حول إلغاء أو تعليق مشاركة الأعضاء في الحالات التي تستوجب ذلك.</li> <li>• يقوم البنك المركزي الأردني بتعميم التشريعات النافذة ذات العلاقة على البنوك.</li> </ul>	<p><b>13.3</b></p> <p>يجب على البنية التحتية للأسواق المالية الإفصاح علناً عن الجوانب الرئيسية لقواعد وإجراءات التعثر الخاصة بها.</p>
<p>تقوم شركة جوباك بإجراء الفحوصات والسيناريوهات اللازمة لقياس التأثيرات المحتملة على مواردها المالية مرة كل سنتين. كما تقوم عند الحاجة بإجراء الفحوصات مع المشاركين والمتعلقة بإجراءات الإغلاق. في حين يقوم البنك المركزي الأردني بإجراءات فحوصات الضغط والسيناريوهات ضمن سياسته للاستقرار المالي.</p>	<p><b>13.4</b></p> <p>يجب على البنية التحتية للأسواق المالية إشراك المشاركين وأصحاب المصلحة الآخرين في اختبار ومراجعة إجراءات التعثر الخاصة بها، بما في ذلك أي إجراءات للتسوية النهائية (الإغلاق). ويجب إجراء هذا الاختبار والمراجعة مرة واحدة على الأقل سنوياً أو عقب أي تغييرات جوهرية على القواعد والإجراءات، وذلك لضمان عمليتها وفعاليتها.</p>

## المبدأ 15 – مخاطر الأعمال العامة

مُطبَّق بشكل عام	التقييم
ينطبق بشكل كامل	قابلية التطبيق

ينطبق هذا المبدأ على مخاطر الأعمال التي تسري على مستوى شركة جوباك ككل؛ وتعمل جوباك ضمن إطار لإدارة المخاطر يمكنها من تحديد وتقييم ومراقبة وإدارة مخاطر الأعمال العامة والإبلاغ عنها.

### الملخص

تعمل جوباك ضمن إطار لإدارة المخاطر يمكنها من تحديد وتقييم ومراقبة وإدارة مخاطر الأعمال العامة والإبلاغ عنها. وتبلغ الأرباح المحتجزة والاحتياطي الإلزامي لدى جوباك ما يعادل ضعف متطلبات رأس المال التنظيمي، ولم تقم جوباك مطلقاً بتوزيع أية أرباح على المساهمين وذلك بهدف الحفاظ على متانتها المالية وتعزيز قدرتها على تغطية أي احتياجات أو خسائر مستقبلية محتملة. ومن أبرز المؤشرات التي تعكس القوة المالية لجوباك نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي المطلوبات، حيث تغطي الموجودات المتداولة ما يقارب ثلاثة عشر ضعف إجمالي المطلوبات. ومع ذلك، تم منح تقييم "مطبّق بشكل عام" لهذا المبدأ في التقييم الذاتي لعام 2025 نظراً لغياب خطة تعافٍ مكتملة. وستواصل جوباك تعزيز احتياطياتها الرأسمالية خلال عامي 2026 و2027، إضافة إلى العمل على إعداد خطة تعافٍ متكاملة خلال عام 2026، بهدف تحقيق تقييم "مطبّق" في التقييم الذاتي اللاحق.

يجب على البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) تحديد ومراقبة وإدارة مخاطر الأعمال العامة التي تتعرض لها، والاحتفاظ بأصول صافية ذات سيولة كافية ممولة من حقوق الملكية لتغطية الخسائر المحتملة الناشئة عن مخاطر الأعمال العامة، بما يضمن قدرتها على الاستمرار في تشغيل عملياتها وتقديم خدماتها كمنشأة مستمرة في حال تحقّق تلك الخسائر. كما يجب أن تكون الأصول الصافية ذات سيولة كافية في جميع الأوقات لضمان التعافي أو الإنهاء المنظم للعمليات والخدمات الحرجة.

### شروحات جوباك

### الاعتبارات الرئيسية

- تقوم جوباك بتحديد مجموعة من المخاطر التي قد يكون لها أثر مالي على متانتها المالية، وتشمل مخاطر الائتمالات، والمخاطر التشغيلية/المتعلقة بالأنظمة، والتكنولوجية، والمالية، والائتمانية.
- تتماشى عملية مراقبة وإدارة مخاطر الأعمال الوظيفية العامة في جوباك مع آليات المراقبة المعتمدة ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية (الرجوع للمبدأ 3).
- تشمل مراقبة المخاطر اختبارات ضغط لقياس الخسائر المالية المحتملة الناشئة عن مخاطر الأعمال العامة (وهو ما تم توضيحه بشكل مفصل في المبدأين 4 و7)

**15.1**  
يجب أن تمتلك البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) أنظمة قوية للإدارة والرقابة لتحديد ومراقبة وإدارة مخاطر الأعمال العامة، بما في ذلك الخسائر الناتجة عن سوء تنفيذ استراتيجيات الأعمال، أو التدفقات النقدية السلبية، أو المصروفات التشغيلية غير المتوقعة والكبيرة بشكل مفرط.

- في عام 2023، اتفقت جوباك مع البنك المركزي الأردني على الاحتفاظ بمبلغ (10,800,000 دينار أردني) كحد أدنى لمتطلبات رأس المال، وهو أقل من رأس المال المدفوع الفعلي للشركة، الأمر الذي يعكس متانة المركز الرأسمالي لجوباك وتعتمد جوباك منهجية تقضي بأن تحتفظ بحقوق ملكية لديها لتغطي على الأقل:
- ما يعادل المصاريف التشغيلية لمدة سنتين إضافة إلى مصاريف إدارة أنظمة الدفع الخاصة بجوباك.

**15.2**  
يجب على البنية التحتية للأسواق المالية الاحتفاظ بأصول صافية ذات سيولة ممولة من رأس المال (مثل الأسهم العادية، الاحتياطيات المعلنة، أو الأرباح المحتجزة الأخرى) بحيث يمكنها الاستمرار في

- كافية لتغطية مخاطر الاعمال العامة (بما في ذلك مخاطر الخسائر الاستثنائية لمرة واحدة).
- كافية لتغطية خسائر مخاطر الائتمان.
- كافية لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ خطة تعافي جوباك (الرجوع الاعتبار الرئيسي 15.3).
- يجري حالياً العمل على تطوير هذه الخطة، حيث تشمل وضع نقاط إنذار مبكرة، وإجراءات تصعيد، وأدوات للتعافي. ويتم بناء الاحتياطي من الفائض المتحقق (الإيرادات التي تتجاوز المصروفات) والمحصل من المشاركين. وتحتفظ جوباك بهذه الأموال نقدًا في حساب مخصص (Ring-fenced) لدى البنوك الأردنية العاملة في المملكة.

العمليات والخدمات كمؤسسة قائمة إذا تكبدت خسائر عامة في الأعمال. ويجب تحديد حجم الأصول الصافية ذات سيولة الممولة من رأس المال بناءً على ملف المخاطر العامة للأعمال وطول الفترة الزمنية المطلوبة لتحقيق التعافي أو الانسحاب المنظم، حسب ما يقتضي الأمر، للعمليات والخدمات الحيوية إذا تم اتخاذ مثل هذا الإجراء.

### 15.3

- تعمل جوباك حالياً على تطوير خطة تعافٍ تأخذ في الاعتبار السيناريوهات المرتبطة بالمخاطر القصوى لأعمالها والتي قد تؤدي في حال تحققها إلى تفعيل الخطة. ويتم احتساب هذه المخاطر واختبارها ضمن سيناريوهات شديدة قد تؤثر بشكل كبير على المتانة المالية لجوباك من خلال استنزاف احتياطيات رأس المال، الأمر الذي قد يستدعي إعادة بناء رأس مال الشركة، وتهدف جوباك من خلال ذلك إلى تكوين موارد مالية كافية تمكنها من استيعاب الخسائر الاستثنائية، وتجعلها في وضع يسمح لها بتنفيذ 'خطة التعافي' عند الحاجة.
- بالإضافة الى ذلك، يبلغ إجمالي الأصول الصافية ذات السيولة الممولة من حقوق الملكية ما يعادل ستة أضعاف إجمالي مصاريف التشغيل، وهو مستوى كافٍ لتغطية مصاريف التشغيل لما يقارب ست سنوات حتى في ظل أوضاع ضاغطة أو ظروف مالية حرجة.
- تتمثل الأصول الصافية ذات السيولة لدى جوباك في النقد المحتفظ به في حسابات مخصصة لدى البنوك الأردنية العاملة في المملكة، حيث يكون هذا النقد متاحاً بسهولة لاستخدامه عند الحاجة للتخفيف من أي خسائر محتملة.
- قامت جوباك بتوزيع حساباتها النقدية لدى ثلاثة بنوك أردنية عاملة في المملكة.

يجب على البنية التحتية للأسواق المالية الاحتفاظ بخطة قابلة للتعافي أو للانتهاء المنظم للعمليات، ويجب أن تمتلك أصولاً صافية ذات سيولة ممولة من رأس المال لتنفيذ هذه الخطة. ويجب على الأقل أن تحتفظ البنية التحتية للأسواق المالية بأصول صافية ذات سيولة ممولة من رأس المال تعادل ما لا يقل عن ستة أشهر من المصاريف التشغيلية الحالية. وتضاف هذه الأصول إلى الموارد المحتفظ بها لتغطية حالات تخلف المشاركين أو غيرها من المخاطر المغطاة بموجب مبادئ الموارد المالية. ومع ذلك، يمكن إدراج رأس المال المملوك وفقاً لمعايير رأس المال الدولية القائمة على المخاطر عند الاقتضاء وبما يحقق تجنب متطلبات رأس المال المكررة.

### 15.4

- تتمثل الأصول الصافية ذات السيولة لدى جوباك في النقد المحتفظ به في حسابات مخصصة لدى البنوك الأردنية العاملة في المملكة، حيث يكون هذا النقد متاحاً بسهولة لاستخدامه عند الحاجة للتخفيف من أي خسائر محتملة.
- قامت جوباك بتوزيع حساباتها النقدية لدى ثلاثة بنوك أردنية عاملة في المملكة.

يجب أن تكون الأصول المحتفظ بها لتغطية مخاطر الأعمال العامة عالية الجودة ذات سيولة بما فيه الكفاية لتمكين البنية التحتية للأسواق المالية من تغطية المصاريف

التشغيلية الحالية والمتوقعة ضمن مجموعة من السيناريوهات، بما في ذلك الظروف السوقية السلبية.

15.5

يجب على البنية التحتية للأسواق المالية الاحتفاظ بخطة قابلة للتنفيذ لجمع رأس مال إضافي في حال اقتراب رأس مالها من الانخفاض إلى مستوى قريب من الحد المطلوب أو أقل منه. يجب أن تتم الموافقة على هذه الخطة من قبل مجلس الإدارة وأن يتم تحديثها بانتظام.

- تمتلك جوباك مجموعة من الأدوات التي يمكن استخدامها لزيادة رأس المال الإضافي في حال انخفضت المستويات المتوقعة الحالية عن المبلغ المطلوب، وسيتم تغطية ذلك في خطة التعافي التي سيتم تطويرها في عام 2026. على أن يتم مراجعتها وتحديثها كل سنتين.
- يجب أن يوافق مجلس إدارة جوباك على الحد الأدنى من حقوق الملكية الواجب الاحتفاظ بها بشكل متواصل، وعلى خطة التعافي التي سيتم تطويرها في عام 2026.

## المبدأ 16 – مخاطر الحفظ والاستثمار

التقييم	لا ينطبق بشكل مباشر
قابلية التطبيق	ينطبق بشكل جزئي ينطبق هذا المبدأ على النهج المتكامل الذي تتبعه شركة جوباك في إدارة مخاطر الحفظ والاستثمار، وكذلك على كيفية إدارة مخاطر الحفظ المتعلقة بالضمانات النقدية الخاصة بالمشاركين المباشرين، حيث لا تحتفظ جوباك بأي أصول خاصة بالمشاركين وعليه، تم اعتماد تقييم واحد موحد.
<b>الملخص</b>	
يجب على البنية التحتية للأسواق المالية حماية أصولها الخاصة وأصول المشاركين فيها وتقليل مخاطر الخسارة أو التأخير في الوصول إلى هذه الأصول. كما يجب أن تكون استثمارات البنية التحتية للأسواق المالية في أدوات مالية ذات مخاطر منخفضة من حيث الائتمان والسوق والسيولة.	لا تحتفظ جوباك بأي أصول خاصة بالمشاركين، حيث يتم الاحتفاظ بالضمانات النقدية الخاصة بأعضاء التسوية في أموال البنك المركزي ضمن نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS) لدى البنك المركزي الأردني. أما أصول أعضاء غير التسوية فيتم الاحتفاظ بها لدى المشاركين الذين يقومون بالتسوية نيابة عنهم. ومع ذلك، تقوم جوباك بحماية أصولها النقدية الخاصة من خلال إيداعها لدى البنوك العاملة في المملكة. فيما يتعلق بالاستثمارات، فإن جوباك حالياً لا تستثمر في أي أدوات استثمارية باستثناء الودائع النقدية لدى بنوكها، وذلك كجزء من إدارة وتحسين استخدام أصولها النقدية.
الاعتبارات الرئيسية	شروحات جوباك
16.1 يجب على البنية التحتية للأسواق المالية الاحتفاظ بأصولها الخاصة وأصول المشاركين لديها لدى	أصول جوباك كما ورد في المبدأ 4، يتم الاحتفاظ بالموارد المالية الخاصة بجوباك على شكل ودائع نقدية لدى البنوك العاملة في المملكة وذلك للتخفيف من الخسائر المحتملة.

جهات خاضعة للإشراف والتنظيم وتتمتع بممارسات محاسبية قوية وإجراءات حفظ أمانة وضوابط داخلية تحمي هذه الأصول بشكل كامل.

### أصول المشاركين

لا تحتفظ جوباك بأي أصول للمشاركين، حيث يتم الاحتفاظ بالأصول النقدية وغيرها من الأصول المالية الخاصة بمشاركي التسوية في حسابات لدى البنك المركزي ضمن نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS) ونظام DEPO/X لدى البنك المركزي الأردني. أما أصول أعضاء غير التسوية النقدية فيتم الاحتفاظ بها لدى المشاركين الذين يقومون بالتسوية نيابة عنهم.

### أصول جوباك

توجد عقود قائمة تنظم حسابات شركة جوباك لدى البنوك العاملة في المملكة. وتتمتع جوباك بإمكانية الوصول الفوري إلى جميع الأصول المحتفظ بها في الحسابات النقدية، ولا يمكن الوصول إلى هذه الحسابات إلا من قبل المفوضين بالتوقيع.

### أصول المشاركين

- لا تحتفظ جوباك بأي أصول للمشاركين، حيث يتم الاحتفاظ بأصول الضمانات النقدية الخاصة بأعضاء التسوية في حسابات لدى البنك المركزي ضمن نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS) لدى البنك المركزي الأردني، بينما يتم الاحتفاظ بأصول أعضاء غير التسوية لدى المشاركين الذين يقومون بالتسوية نيابة عنهم.
- تخضع طبيعة وتوقيت الوصول إلى أصول المشاركين في التسوية، المحتفظ بها لأغراض التمويل المسبق لأنظمة الدفع الثلاثة، للترتيبات التعاقدية والقواعد المعتمدة لدى البنك المركزي الأردني.

### 16.2

يجب أن يكون لدى البنية التحتية للأسواق المالية إمكانية الوصول الفوري إلى أصولها الخاصة و الأصول المقدمة من المشاركين عند الحاجة.

### 16.3

يجب على البنية التحتية للأسواق المالية الاحتفاظ بخطة قابلة للتعافي أو للانتهاء المنظم للعمليات، ويجب أن تمتلك أصولاً صافية ذات سيولة مموله من رأس المال لتنفيذ هذه الخطة. ويجب على الأقل أن تحتفظ البنية التحتية للأسواق المالية بأصول صافية ذات سيولة مموله من رأس المال تعادل ما لا يقل عن ستة أشهر من المصاريف التشغيلية الحالية. وتضاف هذه الأصول إلى الموارد المحتفظ بها لتغطية حالات تخلف المشاركين أو غيرها من المخاطر المغطاة بموجب مبادئ الموارد المالية. ومع ذلك، يمكن إدراج رأس المال

### أصول جوباك

تم توزيع الحسابات النقدية لجوباك على ثلاثة بنوك عاملة في المملكة، وذلك في إطار إدارة الانكشافات المالية والحد من مخاطر التركيز.

### أصول المشاركين

لا تحتفظ جوباك بأي أصول للمشاركين، حيث يتم الاحتفاظ بأصول الضمانات النقدية الخاصة بمشاركي التسوية في حسابات لدى البنك المركزي ضمن نظام التسويات الإجمالية الفورية (RTGS) لدى البنك المركزي الأردني، بينما يتم الاحتفاظ بالأصول النقدية للأعضاء غير المشاركين في التسوية لدى المشاركين الذين يقومون بالتسوية نيابة عنهم.

المملوك وفقاً لمعايير رأس المال الدولية القائمة على المخاطر عند الاقتضاء وبما يحقق تجنب متطلبات رأس المال المكررة.

#### 16.4

يجب أن تكون استراتيجية الاستثمار الخاصة بالبنية التحتية للأسواق المالية متوافقة مع استراتيجيتها العامة لإدارة المخاطر وأن يتم الإفصاح عنها بشكل كامل للمشاركين، ويجب أن تكون الاستثمارات مضمونة أو مطالبات على جهات مدينة ذات جودة عالية. كما يجب أن تسمح هذه الاستثمارات بإمكانية تسيلها بشكل سريع مع تأثير سعري سلبي ضئيل، إن وجد.

يتم الاحتفاظ بالموارد المالية الخاصة بجوباك على شكل ودائع نقدية لدى البنوك العاملة في المملكة وذلك للتخفيف من خسائر الأعمال المحتملة.

### المبدأ 17 – المخاطر التشغيلية

مُطبَّق	التقييم
ينطبق بشكل كامل ينطبق هذا المبدأ على المخاطر التشغيلية المرتبطة بشركة جوباك ككل؛ وعليه، اعتمدت جوباك إجراءات مرنة لضمان الاستجابة للمخاطر وضمان الموثوقية التشغيلية واستمرارية الأعمال.	قابلية التطبيق
<b>الملخص</b>	
تحدد إدارة المخاطر التشغيلية في جوباك منهجية تحديد المخاطر التشغيلية وإدارتها ومعالجتها. كما اعتمدت جوباك إجراءات مرنة لضمان الاستجابة للمخاطر وضمان الموثوقية التشغيلية واستمرارية الأعمال.	يجب على البنية التحتية للأسواق المالية تحديد مصادر المخاطر التشغيلية المحتملة، سواء الداخلية أو الخارجية، والحد من تأثيرها من خلال استخدام أنظمة وسياسات وإجراءات وضوابط مناسبة. يجب تصميم الأنظمة لضمان درجة عالية من الأمان والموثوقية التشغيلية، وأن تكون ذات سعة كافية وقابلة للتوسع. كما يجب أن تهدف إدارة استمرارية الأعمال إلى التعافي في

الوقت المناسب للعمليات وتنفيذ التزامات البنية التحتية للأسواق المالية، بما في ذلك في حال حدوث اضطراب واسع النطاق أو كبير.

شروحات جوباك	الاعتبارات الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> <li>• اعتمد مجلس إدارة جوباك إطار وسياسة إدارة المخاطر، ويتم مراجعته كل سنتين، ويتضمن عملية ومنهجية متكاملة لإدارة المخاطر. وتشمل عملية تقييم المخاطر المراحل التالية: تحديد المخاطر، تحليل المخاطر، تقييم المخاطر، معالجة المخاطر، المراقبة والمراجعة، والتوثيق وإعداد التقارير.</li> <li>• حدّدت جوباك المخاطر التشغيلية كأحد الأنواع العامة للمخاطر التي تنطبق على خدماتها وأنشطتها.</li> <li>• تمتلك جوباك إطاراً وسياسة مناسبة لإدارة المخاطر، بما في ذلك السياسات والمنهجيات اللازمة لإدارة هذه المخاطر.</li> <li>• اعتمدت جوباك وثيقة مستويات قبول المخاطر التي توضح المبادئ المتعلقة بمستويات المخاطر المقبولة وتعزز الوعي بالممارسات المقبولة وغير المقبولة. ويتم مراجعة هذه الوثيقة سنوياً.</li> <li>• حدّدت جوباك المخاطر التشغيلية باعتبارها المخاطر التي تؤثر على استمرارية الأعمال والعمليات. وتم تحديد ملاك المخاطر والضوابط لهذه المخاطر لضمان التعامل معها بشكل مناسب. كما تتم مراجعة الضوابط وإثبات فعاليتها وفق دورية محددة. إضافةً إلى ذلك يلتزم ملاك المخاطر بإبلاغ دائرة إدارة المخاطر بأي حدث يقع ضمن نطاق مسؤولياتهم مع تزويده بوصف الحادثة وجميع المعلومات ذات الصلة.</li> <li>• تقوم جوباك بإعداد سجل للمخاطر لكل وظيفة داخل الشركة، ولكل خدمة حرجة ضمن نطاقها.</li> <li>• تقوم جوباك بمراقبة وإدارة المخاطر وفقاً لخطة استمرارية الأعمال لكل نظام يتم تشغيله من قبلها. ويتم إدارة جميع المخاطر وفقاً لمنهجية تقييم المخاطر ووثيقة مستويات قبول المخاطر</li> <li>• أخذت شركة جوباك بعين الاعتبار، من بين أمور أخرى، الجوانب التالية ضمن إطار إدارة المخاطر: <ul style="list-style-type: none"> <li>• إطار وسياسة إدارة المخاطر</li> <li>• وثيقة مستويات قبول المخاطر</li> <li>• سياسة إدارة استمرارية الأعمال</li> <li>• خطة استمرارية الأعمال (خطة لكل نظام حرج)</li> </ul> </li> <li>• قامت جوباك بوضع إطار إدارة المخاطر استناداً إلى التشريعات الصادرة عن البنك المركزي الأردني، إضافة إلى - حيثما أمكن وكان مناسباً - الاستناد إلى معيار ISO 31000، وإطار COSO، وإرشادات مبادئ البنى</li> </ul>	<p style="text-align: right;"><b>17.1</b></p> <p>يجب على أي بنية تحتية للأسواق المالية (FMI) إنشاء إطار قوي لإدارة المخاطر التشغيلية مع أنظمة وسياسات وإجراءات وضوابط مناسبة لتحديد المخاطر التشغيلية ومراقبتها وإدارتها.</p>

<p>التحتية للأسواق المالية (PFMI) الصادرة عن بنك التسويات الدولية BIS. حيث يهدف هذا الإطار إلى ضمان وجود أنظمة وضوابط فعالة تمكّن جوباك من تحديد وقياس ومراقبة وإدارة المخاطر الناشئة عن عملياتها وأنشطتها ووظائفها الداعمة للأعمال، إضافة إلى الإبلاغ عنها.</p>	
<p>تم تحديد الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية بوضوح ضمن إطار وسياسة إدارة المخاطر المعتمد من مجلس الإدارة، وذلك على النحو التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• يشرف مجلس الإدارة على إدارة المخاطر بشكل عام داخل جوباك. كما قام المجلس بتشكيل لجنة الامتثال وإدارة المخاطر لمتابعة عمليات إدارة المخاطر والممارسات والسياسات ذات الصلة.</li> <li>• تتم مراجعة إطار وسياسة إدارة المخاطر كل سنتين أو عند الحاجة من قبل لجنة الامتثال وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، والتي تقوم بدورها برفع أي تعديلات مقترحة إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.</li> <li>• يقوم التدقيق الداخلي بتنفيذ عمليات التدقيق على عمليات إدارة المخاطر عبر جوباك ويقدم تأكيد مستقل بشأن فعالية إدارة المخاطر.</li> </ul>	<p><b>17.2</b></p> <p>يجب على مجلس إدارة أي بنية تحتية للأسواق المالية (FMI) تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح للتعامل مع المخاطر التشغيلية، ويجب أن يوافق على إطار إدارة المخاطر التشغيلية الخاص بالبنية التحتية. يجب مراجعة الأنظمة والسياسات التشغيلية والإجراءات والضوابط، وإجراء التدقيق والاختبارات بشكل دوري وبعد أي تغييرات جوهرية.</p>
<p>تهدف جوباك إلى تقديم خدمات ذات موثوقية عالية للمشاركين. ويتم توضيح أهداف الموثوقية والتوافر التشغيلي بوضوح في قواعد التشغيل (قواعد عمل الانظمة) و/أو اتفاقيات تشغيل الأنظمة الخاصة بأنظمة الدفع المختلفة التي تديرها جوباك، بالإضافة إلى خطط استمرارية الأعمال للأنظمة الحرجة.</p> <p>كما تتضمن هذه الوثائق مسؤوليات جوباك بصفتها مشغل النظام لضمان موثوقية أنظمتها بدرجة عالية، بما في ذلك اتفاقيات مستوى الخدمة (SLAs) الخاصة بتشغيل الأنظمة الحرجة.</p> <p>وتشمل خطط استمرارية الأعمال لدى جوباك أهداف الموثوقية التشغيلية مثل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• هدف زمن التعافي (Recovery Time Objective – RTO)</li> <li>• هدف نقطة التعافي (Recovery Point Objective – RPO)</li> </ul> <p>كما تطبق شركة جوباك سياسات أمن سيبراني لضمان موثوقية الأنظمة والبنية التحتية، وتقوم سنويا بالتعاقد مع جهات موثوقة لإجراء فحوصات الثغرات والاختراق وعند أي عملية تحديث على الأنظمة.</p>	<p><b>17.3</b></p> <p>يجب أن يكون لدى أي بنية تحتية للأسواق المالية (FMI) أهداف موثقة للموثوقية التشغيلية، وأن تكون لديها سياسات مصممة لتحقيق تلك الأهداف.</p>
<p>يتم إجراء اختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات بشكل دوري لضمان استمرارية العمليات لدى جوباك وخدماتها الحرجة.</p> <p>كما تقوم جوباك بإجراء اختبارات الأداء واختبارات الضغط على أنظمة الدفع الخاصة بها لتقييم استقرارها وكفاءتها التشغيلية خلال فترات الذروة. ويتم قياس قدرة الأنظمة على معالجة المدفوعات بنجاح ومقارنة معدلات</p>	<p><b>17.4</b></p> <p>يجب على أي بنية تحتية للأسواق المالية (FMI) التأكد من أن لديها قدرة قابلة للتوسع كافية للتعامل</p>

<p>النجاح خلال فترات الذروة القصوى مع الفترات الاعتيادية. ويهدف ذلك إلى ضمان تحقيق أهداف مستوى الخدمة واستيعاب أي زيادة مفاجئة في عدد الحركات.</p>	<p>مع حجم الضغوط المتزايد وتحقيق أهداف مستوى الخدمة الخاصة بها.</p>
<p>اعتمد مجلس إدارة جوباك سياسات شاملة لأمن المعلومات تعالج نقاط الضعف والتهديدات المحتملة التي قد تواجهها جوباك، ويتم مراجعة هذه السياسات سنوياً، كما تشمل هذه السياسات أيضاً سياسة الأمن المادي.</p>	<p><b>17.5</b> يجب على أي بنية تحتية للأسواق المالية (FMI) أن تمتلك سياسات شاملة للأمن المادي وأمن المعلومات تعالج جميع نقاط الضعف والتهديدات المحتملة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• قامت جوباك بتطوير سياسة وخطط لإدارة استمرارية الأعمال لضمان الاستمرار أو التعافي السريع للوظائف والخدمات الحرجة في حالات الأزمات، وفق مستويات الاستمرارية أو التعافي المتفق عليها مسبقاً.</li> <li>• قامت جوباك بتجهيز موقعها الرئيسي ومواقع التعافي من الكوارث (DR) لكل من أنظمتها. وفي الموقع الرئيسي تم تصميم جميع الوحدات باستخدام تقنية التوفر العالي (High Availability – HA) لضمان أعلى مستوى من جاهزية النظام وتقليل احتمالية الانتقال إلى موقع التعافي من الكوارث.</li> <li>• حددت جوباك جميع الخطوات اللازمة للانتقال بين الموقع الرئيسي وموقع التعافي من الكوارث مع تحديد المسؤوليات والمدد الزمنية التقديرية لكل إجراء.</li> <li>• تقوم جوباك بإجراء اختبارات التعافي من الكوارث للأنظمة الحرجة مرة واحدة على الأقل سنوياً وذلك بالتنسيق مع جميع المشاركين، لضمان جاهزية موقع التعافي وعند الحاجة.</li> <li>• حددت جوباك هدف زمن التعافي (RTO) بحيث لا يتجاوز ساعتين، باستثناء الحالات التي يتعطل فيها كل من الموقع الرئيسي وموقع التعافي أو يتعذر الوصول إليهما. كما تم تحديد هدف نقطة التعافي (RPO) ضمن خططها لضمان استعادة البيانات ضمن الحدود الزمنية المقبولة.</li> </ul>	<p><b>17.6</b> يجب أن تمتلك أي بنية تحتية للأسواق المالية (FMI) خطة لاستمرارية الأعمال تعالج الأحداث التي تشكل خطراً كبيراً على تعطيل العمليات، بما في ذلك الأحداث التي قد تتسبب في اضطراب واسع النطاق أو كبير. يجب أن تتضمن الخطة استخدام موقع بديل وأن تُصمم لضمان قدرة أنظمة تكنولوجيا المعلومات (IT) الحيوية على استئناف العمليات خلال ساعتين من وقوع الأحداث غير مرغوب بها. كما يجب أن تُصمم الخطة لتمكين الـ FMI من إتمام التسوية بحلول نهاية يوم الاضطراب، حتى في حالة الظروف القصوى. ينبغي على الـ FMI اختبار هذه الترتيبات بشكل دوري.</p>
<p>تقوم جوباك بتحديد ومراقبة وإدارة المخاطر الرئيسية التي قد تنشأ عن الأعضاء والجهات الأخرى، وكذلك المخاطر التي قد تشكلها جوباك عليهم. كما تضمن جوباك أن جميع الاتفاقيات التعاقدية مع الموردين ومزودي الخدمات تتضمن اتفاقيات مستوى الخدمة (SLA) بما يدعم استمرارية وكفاءة العمليات.</p>	<p><b>17.7</b> يجب على أي بنية تحتية للأسواق المالية (FMI) تحديد ورصد وإدارة المخاطر التي قد يشكلها المشاركون الرئيسيون، أو البنية التحتية للأسواق المالية الأخرى، أو مزودو الخدمات والمرافق على عملياتها. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الـ FMI تحديد ورصد وإدارة</p>

المخاطر التي قد تشكلها عملياتها  
على الأسواق المالية الأخرى.

## المبدأ 18 – متطلبات الوصول والمشاركة

مُطبَّق	التقييم
ينطبق بشكل كامل ينطبق هذا المبدأ على جوباك كشركة مرخصة كمدير نظام دفع إلكتروني لتقديم خدمات إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكتروني، وعليه يستوجب وجود متطلبات وصول ومشاركة للأنظمة المُدارة من قبلها.	قابلية التطبيق
<b>الملخص</b>	
قامت جوباك بالنشر على موقعها الإلكتروني وثيقة معايير ومنهجية التقييم الخاصة بربط الأعضاء الجدد على أنظمة الدفع المُدارة من قبلها. وبحسب طبيعة وآلية عمل كل نظام دفع على حدة. تعتمد جوباك على النهج القائم على المخاطر كأحد معايير التقييم للحفاظ على أسس الأمن والأمان والكفاءة لأنظمة الدفع مع التأكيد على الوصول العادل والمفتوح وبما يضمن عدم المساس بنزاهة منظومة الدفع في المملكة. حيث يتم مراجعة المعايير ومنهجية التقييم بشكل دوري وبحسب متطلبات السوق.	يجب أن تمتلك البنية التحتية للأسواق المالية معايير موضوعية تستند إلى المخاطر، ومفصّل عنها للعامة للمشاركة، بحيث تتيح الوصول العادل والمفتوح.
<b>شروحات جوباك</b>	<b>الاعتبارات الرئيسية</b>
معايير ومنهجية التقييم الخاصة بربط الأعضاء الجدد على أنظمة الدفع المُدارة تعتمد بالأساس على الموازنة بين الوصول العادل والمفتوح والمخاطر المترتبة على ربط الأعضاء بشكل مباشر على الأنظمة، وبما يضمن عدم المساس بنزاهة منظومة الدفع في المملكة. أما الوصول غير المباشر للأنظمة فهو منوط بالقدرة التقنية والفنية للنظام وطبيعة عمله، مع التأكيد على أحقية المشاركين بتقديم الخدمات التي توفرها الأنظمة لعملائهم مع الحفاظ على أسس الأمن والأمان والكفاءة.	<b>18.1</b> يجب أن تتيح البنية التحتية للأسواق المالية الوصول العادل والمفتوح إلى خدماتها، بما في ذلك المشاركون المباشرون، وعند الحاجة، المشاركون غير المباشرين، والبنية التحتية الأخرى للأسواق المالية، وذلك استناداً إلى متطلبات مشاركة معقولة قائمة على المخاطر.
تعتمد معايير الوصول ومنهجية التقييم على عدة عوامل لتحديد مقدار المخاطر ليس فقط على الأنظمة، وإنما على المشاركين الحاليين وعلى نزاهة منظومة الدفع في المملكة، حيث ينحصر ويشترط الوصول المباشر للأنظمة الدفع بوجود وجود علاقة تعاقدية قائمة ومستمرة بين العضو المُباشر وعملائه، ولا يوجد لدى العضو المُباشر عملاء عارضين. أدناه هي المعايير الأساسية للوصول لكل نظام على حدة، مع التأكيد على أحقية جوباك بتحديد المتطلبات أو تغييرها وبحسب القدرات الفنية والتشغيلية لضمان كفاءة عمل الأنظمة.	<b>18.2</b> يجب أن تكون متطلبات المشاركة في البنية التحتية للأسواق المالية مبررة من حيث سلامة وكفاءة البنية التحتية للأسواق المالية والأسواق التي تخدمها، ومصممة لتناسب مع المخاطر المحددة لها، وأن تكون مفصّل عنها للعامة.

### نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات:

تندرج العضوية للبنوك العاملة في المملكة بالربط على نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات ولا يُسمح لغيرهم بالربط على هذه المنظومة ويتم ربطهم كأعضاء تسوية مباشرين. وفي حال قيام البنك المركزي الأردني بترخيص أي بنك جديد، فيتم ربطه على النظام فور طلب البنك المركزي الأردني أصولياً وإطلاقه على البيئة الحية بعد استيفائه كافة متطلبات مدير النظام.

### نظام غرفة التقاص الآلي:

تندرج عضوية البنوك بالربط المباشر على نظام غرفة التقاص الآلي، ويتم ربطهم كأعضاء تسوية مباشرين. وفي حال قيام البنك المركزي الأردني بترخيص أي بنك جديد، فيتم ربطه على النظام فور طلب البنك المركزي الأردني أصولياً وإطلاقه على البيئة الحية بعد استيفائه كافة متطلبات مدير النظام.

### نظام الدفع الفوري (كليك وجوموبي):

ينحصر الربط المباشر على هذا النظام بالمؤسسات المصرفية والمالية غير المصرفية وكما يلي:

- أ. البنوك العاملة في المملكة: لربط حسابات عملائها بغض النظر عن نوع الحساب والمنتج المصرفي باستثناء عرض وتحصيل الفواتير، ويتم ربطهم كأعضاء تسوية مباشرين.
  - أ. شركات خدمات الدفع بالهاتف النقال: فقط لربط المحافظ المالية للعملاء لتنفيذ تحويلاتهم ومشترياتهم والسحب من المحافظ الإلكترونية، ولا يسمح باستخدام عضويتهم المباشرة لغايات عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً أو لغايات البطاقات المدفوعة مسبقاً، ويتم ربطهم كأعضاء غير تسوية مباشرين.
  - أ. شركات محصلي أموال التجار: حصراً على نشاطهم المتعلق بتحصيل أموال التجار سواء على نقاط البيع أو من خلال رمز الاستجابة السريع أو التجارة الإلكترونية، ولدفع حقوق التجار، ولا يسمح باستخدام عضويتهم المباشرة لغايات أخرى (مثل شحن البطاقات المدفوعة مسبقاً، أو لغايات عرض وتحصيل الفواتير) ما لم يتم الحصول مسبقاً على الموافقات اللازمة حولها من البنك المركزي الأردني ومدير النظام، ويتم ربطهم كأعضاء غير تسوية مباشرين.
- ويُنظر في طلبات الربط والعضوية غير المباشرة بحسب منهجية مدير النظام وسياسات إدارة المخاطر المعتمدة لدى الشركة. وفي حال قيام البنك المركزي الأردني بترخيص أي مؤسسة مصرفية أو مالية جديدة من ضمن إحدى المؤسسات المرخصة أعلاه (موافقة نهائية وترخيص أصولي)، فيتم ربط هذه المؤسسة على النظام فور

ومع الالتزام بالحفاظ على معايير مقبولة للرقابة على المخاطر، ينبغي على البنية التحتية للأسواق المالية أن تسعى لتحديد متطلبات يكون لها أقل تأثير تقييدي على الوصول وفقاً للظروف السائدة.

طلب البنك المركزي الأردني أصولياً وإطلاقه على البيئة الحية وبعد استيفائه كافة متطلبات مدير النظام.

مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي للأنظمة الثلاث:

1. يكون المشارك المباشر مؤسسة مالية ومصرفية حاصلة على التراخيص ذات العلاقة من البنك المركزي الأردني.
2. على مشارك التسوية المباشر الالتزام بالعملات المتاحة على الأنظمة لغايات التسوية، وما يرافقها من متطلبات نظام التسويات الإجمالية الفوري والتفاوض المتعلقة بتسوية حركات أنظمة التقاص الثلاث وعمولاتهم.
3. القدرة الفنية والتقنية للمشارك المباشر للالتزام بمتطلبات الربط المباشر وعلى أساس 24/7، ومتطلبات الربط الشبكي والتوافقية ومتطلبات التعافي من الكوارث.
4. وجوب وجود علاقة تعاقدية بين المشارك غير التسوية ومشارك التسوية الخاص به لتسوية حركات الأنظمة التي تتيح مشاركة أعضاء غير تسوية، حيث تكون هذه العلاقة بحسب التشريعات الصادرة عن البنك المركزي الأردني بالخصوص.

### 18.3

يجب على البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) مراقبة الالتزام بمتطلبات المشاركة بشكل مستمر، وأن تكون لديها إجراءات محددة بوضوح ومكشوفة للعامة لتسهيل تعليق وانسحاب منتظم للمشارك الذي ينتهك، أو لم يعد مستوفياً، لمتطلبات المشاركة.

- على جميع أعضاء النظام الالتزام بالقواعد التشغيلية (قواعد عمل النظام) والمتطلبات الفنية والتقنية الخاص بكل نظام، والتي يتم مشاركتها مع الأعضاء من خلال عدة وسائل اتصالات واجتماعات. كما تحوي قواعد عمل الأنظمة الحالات التي يحق لمدير النظام فيها تعليق عضوية أي من الأعضاء، وإجراءات عمل الأنظمة الثلاث تحوي خطوات الخروج المُنظم أو انسحاب أي من المشاركين على الأنظمة وبالتوافق مع البنك المركزي الأردني.
- كما يتم مراقبة الالتزام بحسب النهج القائم على المخاطر وعلى مدى التأثير على المشاركين الآخرين وعلى كفاءة عمل النظام.

## المبدأ 19 – ترتيبات المشاركة متعددة المستويات

مُطبَّق	التقييم
<p>ينطبق بشكل كامل</p> <p>ينطبق هذا المبدأ على جوباك كشركة مرخصة كمدير نظام دفع إلكتروني لتقديم خدمات إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكتروني، وعليه يستوجب وجود متطلبات وصول ومشاركة للأنظمة المُدارة من قبلها، والتي يمكن ان تتيح ترتيبات المشاركة متعددة المستويات وبحسب طبيعة عمل الأنظمة والقدرات الفنية والتقنية لها.</p>	<p>قابلية التطبيق</p>

## المُلخَص

معايير الربط والوصول لأنظمة الدفع ومنهجية التقييم للأعضاء تنطبق على الأعضاء المباشرين وغير المباشرين والتي تتم بناءً على النهج القائم على المخاطر، بالإضافة إلى التأثير على النظام والأعضاء فيه وعلى منظومة الدفع في المملكة .  
ينطبق هذا المعيار على نظام الدفع الفوري فقط حيث إن النظام يسمح بالوصول غير المباشر للنظام من خلال عضو مباشر.  
وهناك إمكانية للوصول غير المباشر لنظامي غرفة التفاضل الآلي ونظام المقاصة الإلكترونية للشيكات حصرياً للبنوك غير القادرة على الوصول المباشر وبموجب موافقة من البنك المركزي الأردني.

يجب على أي كيان للبنية التحتية للأسواق المالية (FMI) تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر المادية التي قد تنشأ للكيان نتيجة لترتيبات المشاركة متعددة المستويات.

### شروط جوباك

بحسب معايير المشاركة والوصول ومنهجية التقييم الخاصة بالأنظمة، وآليات المشاركة، فإن جوباك سيكون لديها كامل معلومات العضو غير المباشر لعمل التقييمات بحسب النهج القائم على المخاطر.  
كما أن المعلومات في الحوالات المالية تحوي جميع أطراف الحوالة لضمان نزاهة العملية المالية، وتمكين جوباك من الحصول على بيانات دقيقة بخصوص احتساب عدد وقيم الحركات وأنواعها، وبالتالي تحديد أية مخاطر محتملة قد تطرأ من ترتيبات المشاركة غير المباشرة على النظام والأعضاء فيه.  
بالإضافة إلى أن الآليات المُتبعة حالياً والخاصة بتحديد أو تعديل السقوف المدينة للأعضاء ومتابعتها والتنبيهات الخاصة بها تحد من أية مخاطر سيولة أو تسوية محتملة مع العناية الأعلى حول بنوك التسوية للأعضاء غير المباشرين والذين يكونون معرضين أكثر لمخاطر جوهرية وضغوطات سيولة.  
الأدوار والمسؤوليات المنصوص عليها في وثيقة معايير المشاركة والوصول ومنهجية التقييم الخاصة بالأنظمة، بالإضافة إلى آلية الفحوصات والاختبارات الوظيفية التي تتم مع الأعضاء تحد من أية مخاطر تشغيلية قد تطرأ على النظام أو المشاركين عليه نتيجة ترتيبات المشاركة متعددة المستويات.

### الاعتبارات الرئيسية

**19.1**  
ينبغي أن تضمن البنية التحتية للأسواق المالية سماح قواعدھا وإجراءاتھا واتفاقياتها بجمع المعلومات الأساسية حول المشاركة غير المباشرة، وذلك بهدف تحديد ومراقبة وإدارة أي مخاطر جوهرية قد تنشأ عن ترتيبات المشاركة متعددة المستويات.

**19.2**  
ينبغي أن تقوم البنية التحتية للأسواق المالية بتحديد أوجه الاعتماد الجوهرية بين الأعضاء المباشرين والأعضاء غير المباشرين والتي قد تؤثر على عمل البنية التحتية للأسواق المالية.

تنص معايير المشاركة والوصول ومنهجية التقييم الخاصة بالأنظمة العلاقة بين الأعضاء المباشرين وغير المباشرين، مع تحديد مسؤوليات وأدوار كل منهم على مستوى النظام وأمام مدير النظام والأعضاء عليه.

**19.3**  
ينبغي أن تقوم البنية التحتية للأسواق المالية بتحديد الأعضاء غير المباشرين الذين يمثلون نسبة كبيرة من الحركات المالية التي تتم معالجتها عبر البنية التحتية للأسواق المالية، وكذلك الأعضاء غير المباشرين الذين تكون أحجام أو قيم معاملاتهم كبيرة مقارنة بالقدرة الاستيعابية للأعضاء المباشرين الذين يتحدون لهم الوصول إلى البنية التحتية للأسواق المالية، وذلك بهدف إدارة المخاطر الناشئة عن هذه الحركات المالية.

راجع الاعتبارين الرئيسيين 19.1 و19.2.

## المبدأ 21 – الكفاءة والفعالية

التقييم	مُطبَّق
قابلية التطبيق	ينطبق بشكل كامل ينطبق هذا المبدأ على جوباك كشركة تسعى إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في تلبية متطلبات المشاركين في القطاع المالي الذي تدعمه.
<b>الملخص</b>	
يجب أن تكون البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) كفؤة وفعالة في تلبية متطلبات المشاركين والأسواق التي تخدمها.	تسعى جوباك إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في تلبية متطلبات المشاركين في القطاع المالي الذي تدعمه. وقد قامت جوباك بتصميم أهدافها وإقامة علاقات مع أصحاب المصلحة لضمان قدرتها على تلبية احتياجات المشاركين في القطاع بكفاءة وفعالية. كما ونصت مهمة الشركة "ضمان أن تكون الخدمات المالية الرقمية في المملكة آمنة وكفؤة وقابلة للتشغيل البيئي ومتاحة، وبما يتوافق مع المعايير الدولية" بوضوح وشفافية على التزامها بخدمات دفع آمنة وكفؤة.
الاعتبارات الرئيسية	شروحات جوباك
<b>21.1</b> ينبغي تصميم البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) بما يلبي احتياجات المشاركين والأسواق التي تخدمها، ولا سيما فيما يتعلق باختيار ترتيبات التقاص والتسوية؛ وهيكلية	تقوم جوباك بطلب ملاحظات المشاركين والتغذية الراجعة منهم واتخاذ الإجراءات بناءً عليها فيما يتعلق بالخدمات الجديدة، ومواعيد جلسات التسوية، وتقارير أنظمة الدفع، وقواعد التشغيل (قواعد العمل)، وتحديثات الأنظمة، وغيرها من الأمور التي تؤثر على المشاركين. ويتم ذلك لضمان تقديم جوباك لخدماتها بأفضل شكل ممكن لدعم المشاركين.

<p>ويتم تحقيق التواصل والحصول على التغذية الراجعة المنظمة من خلال رسائل البريد الإلكتروني، والاجتماعات، وفرق العمل، والاستبيانات، بالإضافة إلى التقييمات والمراجعة الداخلية للخدمات، بما يتماشى مع احتياجات السوق.</p>	<p>التشغيل؛ ونطاق المنتجات التي تتم مقاصتها أو تسويتها أو تسجيلها؛ واستخدام التكنولوجيا والإجراءات.</p>
<p>الرجوع للاعتبار الرئيسي 2.1.</p>	<p><b>21.2</b> ينبغي أن يكون لدى البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) أهداف وغايات محددة بوضوح وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق، مثل تلك المتعلقة بالحد الأدنى لمستويات الخدمة، وتوقعات إدارة المخاطر، وأولويات الأعمال.</p>
<p>تقوم الهيئة العامة ومجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بإجراء مراجعات دورية لفعالية أداء جوباك.</p>	<p><b>21.3</b> ينبغي أن يكون لدى البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) آليات قائمة لإجراء مراجعة منتظمة لكفاءتها وفعاليتها.</p>

## المبدأ 22 – إجراءات ومعايير الاتصال

مُطبَّق	التقييم
<p>ينطبق بشكل كامل ينطبق هذا المبدأ على جوباك كشركة مرخصة كمدير نظام دفع إلكتروني لتقديم خدمات إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكتروني، وعليه يستوجب وجود معايير فنية وتقنية موحدة ومحددة لكل نظام.</p>	<p><b>قابلية التطبيق</b></p>
<b>الملخص</b>	
<p>تستخدم أنظمة الدفع الثلاثة بروتوكولات اتصال آمنة وموحدة بما يضمن سلامة المدفوعات ويعزز كفاءة وأمان عمليات التقاص والمعالجة والتسوية من خلال نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS).</p>	<p>يجب على البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) استخدام، أو على الأقل استيعاب، إجراءات ومعايير اتصال مقبولة دولياً ذات صلة. وذلك لتسهيل عمليات الدفع والتقاص والتسوية والتسجيل بكفاءة.</p>
<b>شروحات جوباك</b>	<b>الاعتبارات الرئيسية</b>
<p>يتم استخدام معيار ISO20022 للرسائل المالية في تشغيل اثنين من أنظمتها (ACH - IPS)، مما يوحد ويُقيس الطريقة التي يتواصل بها</p>	<p><b>22.1</b> ينبغي أن تستخدم البنية التحتية للأسواق المالية (FMI)، أو على الأقل</p>

المشاركين المباشرين وتبادل المعلومات. كما ويعتمد النظامان على رموز غايات منمطة خاصة بالتحويلات وبما يضمن العمليات الاحصائية والتحليلية. كما يستخدم نظام ECC صيغة أمانة وموحدة لتبادل معلومات المدفوعات والشيكات بين المشاركين المباشرين منذ عام 2007.

أن تستوعب، إجراءات ومعايير اتصال مقبولة دولياً.

## المبدأ 23 – الإفصاح عن القواعد والإجراءات الرئيسية

التقييم	مُطبَّق
قابلية التطبيق	ينطبق بشكل كامل ينطبق هذا المبدأ على جوباك كشركة مرخصة كمدير نظام دفع إلكتروني لتقديم خدمات إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكتروني، وعليه يستوجب عليها مخاطبة المشاركين على الأنظمة والإفصاح لهم عن المعلومات التي قد تؤثر عليهم.
<b>الملخص</b>	
يجب على البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) أن تمتلك قواعد وإجراءات واضحة وشاملة، وأن توفر معلومات كافية تمكّن المشاركين من تكوين فهم دقيق للمخاطر والرسوم والتكاليف المادية الأخرى التي يتكبدونها نتيجة مشاركتهم في البنية التحتية للأسواق المالية. كما يجب الإفصاح علناً عن جميع القواعد ذات الصلة والإجراءات الرئيسية.	تحافظ جوباك على قواعد واضحة وشاملة، جداول بالعمولات، وغرامات خاصة بالأنظمة الثلاثة، ويتم الإفصاح عنها بالكامل للمشاركين.
الاعتبارات الرئيسية	شروحات جوباك
23.1 ينبغي أن تعتمد البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) قواعد وإجراءات واضحة وشاملة يتم الإفصاح عنها بالكامل للمشاركين. كما ينبغي أيضاً الإفصاح علناً عن القواعد ذات الصلة والإجراءات الرئيسية.	تفصح جوباك بشكل كامل عن قواعد التشغيل (قواعد العمل) والإجراءات وأي وثائق ذات صلة بأنظمة الدفع الثلاثة. ويمكن لجميع المشاركين الوصول إلى هذه القواعد. كما قامت جوباك بنشر معايير المشاركة والوصول للأنظمة الثلاثة على موقعها الإلكتروني. ويقوم المشاركون بدورهم بالإفصاح عن المعلومات ذات الصلة لعملائهم.
23.2	يتمتع جميع المشاركين بإمكانية الوصول إلى جميع القواعد والإجراءات والوثائق التشغيلية التي توضح حقوقهم والتزاماتهم. كما يتم إبلاغ

ينبغي أن تفصح البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) عن أوصاف واضحة لتصميم النظام وعملياته، وكذلك عن حقوق والتزامات كل من البنية التحتية والمشاركين، بحيث يتمكن المشاركون من تقييم المخاطر التي قد يتكبدونها نتيجة المشاركة في البنية التحتية للأسواق المالية.

المشاركين على أنظمة الدفع الثلاثة بأي تغييرات تطرأ على هذه القواعد والإجراءات.

### 23.3

ينبغي أن توفر البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) جميع الوثائق والتدريب اللازمين والمناسبين لتسهيل فهم المشاركين لقواعد وإجراءات البنية التحتية وللمخاطر التي يواجهونها نتيجة مشاركتهم فيها.

تقوم جوباك بتوفير التدريب والشروحات اللازمة لجميع المشاركين عند الحاجة. كما يجتمع المشاركون الجدد وموظفو المشاركين الحاليين مع جوباك لاستيفاء أية متطلبات ضرورية. بالإضافة إلى ذلك، تقوم جوباك بإجراء اختبارات وتوفير سيناريوهات اختبار لضمان جاهزية المشاركين للمشاركة في البنية التحتية للأسواق المالية وخدماتها، وللتخفيف من المخاطر التي قد يواجهونها.

### 23.4

تقوم جوباك بتوفير التدريب والشروحات اللازمة لجميع المشاركين عند الحاجة. كما يجتمع المشاركون الجدد وموظفو المشاركين الحاليين مع جوباك لاستيفاء أية متطلبات ضرورية. بالإضافة إلى ذلك، تقوم جوباك بإجراء اختبارات وتوفير سيناريوهات اختبار لضمان جاهزية المشاركين للمشاركة في البنية التحتية للأسواق المالية وخدماتها، وللتخفيف من المخاطر التي قد يواجهونها.

تفصح معايير المشاركة والوصول الخاصة بجوباك عن تكاليف المشاركة في أنظمتها. بالإضافة إلى ذلك، تقوم جوباك بمشاركة جداول العملات والغرامات مع جميع المشاركين في الأنظمة الثلاثة. ويقوم المشاركون بالإفصاح علناً عن المعلومات المتعلقة بالرسوم لعملائهم.

### 23.5

ينبغي أن تستكمل البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) بانتظام وأن تفصح علناً عن ردودها على إطار الإفصاح الخاص بـ CPSS-IOSCO للبنى التحتية للأسواق المالية. كما

تفصح جوباك عن حجم وقيمة المعاملات على موقعها الإلكتروني بشكل شهري وربع سنوي وسنوي. كما تنشر جوباك التقييم الذاتي الخاص بها مقابل مبادئ البنى التحتية للأسواق المالية PFMI's على موقعها الإلكتروني.

ينبغي للبنية التحتية، كحد أدنى، أن  
تفصح عن البيانات الأساسية  
المتعلقة بحجم وقيمة المعاملات.